الميثاق الوطني الارتري

من اجل مستقبل تسوده الديمقراطية ويعمه العدل والرخاء

YPFDJ OAKLAND

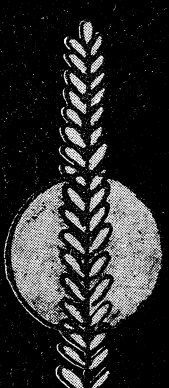

أجيز في المؤتمر الثالث للجبهة الشعبية لتحرير ارتريا

من 10 - 16- فبراير 1994

الميثاق الوطني الارتري

من اجل مستقبل تسوده الديمقراطية ويعمه العدل والرخاء

أجيز في المؤتمر الثالث للجبهة الشعبية لتحرير ارتريا
من 10-15 فبراير 1994م

YPFDJ OAKLAND

المدخل

YPFDJ OAKLAND

المحتويـــات

I - المدخل..... 1

1 - بناء وطن وأمة في إرتريا 4
2 - رؤيتنا لمستقبل إرتريا 11

II - المبادىء الأساسية لبرنامجنا السياسي..... 21

1 - بناء نظام سياسي ديمقراطي 23
2 - بناء نظام إقتصادي يستجيب لحاجات الشعب..... 27
3 - تطوير ثقافة وطنية متقدمة..... 33
4 - ضمان التوزيع المتوازن للخدمات الإجتماعية..... 36
5 - ضمان الحقوق الإجتماعية 37
6 - ضمان الأمن والدفاع الوطني 40
7 - العمل للتعاون الإقليمي والدولي 41

III - المبادىء التنظيمية..... 43

1 - جبهة وطنية عريضة 45
2 - جبهة منفتحة ديمقراطية الحياة الداخلية..... 45
3 - قيادة دورية كفوءة ممثلة وخاضعة للمحاسبة..... 46
4 - جبهة مستقلة الوجود والنشاط عن الحكومة 47
5 - جبهة متعاونة ومشجعة للإتحادات الشعبية..... 48
6 - جبهة ديناميكية الهيكل شعبية الجذور..... 48

YPFDJ OAKLAND

I -المدخل

تقف إرتريا اليوم علي عتبة مرحلة تأريخية جديدة . لقد أنجزت مهمة طرد وتصفية الإستعمار الذي ظل جاثما كالصخرة الصماء أمام هذا البلد وشعبه علي إمتداد خمسين عاما من النضال ، وهكذا تحقق الإستقلال والسيادة الوطنية ، وأصبح الشعب الإرتري ولأول مرة في التأريخ سيد نفسه وأخذ مستقبله بين يديه ، واصبح ماكان يشبه حلما حقيقة ملموسة . و كان نضالنا قاسيا وشاقا في مواجهة أعداء أقوياء يتفوقون علينا بقدرات مضاعفة ودون أن يكون لدينا أي سند خارجي يذكر . لقد خضنا حرب التحرير الوطني مؤمنين بشعبنا ومعتمدين علي قدراته الذاتيه ، ودفعنا في هذا السبيل ثمنا باهظا وتضحيات غالية . ونحن نخوض نضالنا هذا ، لم نبق منخرطين في التصدي للعدو وحسب ، بل وبالجلد والصبر والصمود ، والنضج السياسي والعمل المبدع الخلاق وضعنا أساسا قويا لوطن مستقل ، ثم توجنا هذا الإستقلال بالإستفتاء الحر والنزيه الذي شارك فيه كل الشعب بهمة و درجة عالية من الوعي ، وكانت نتيجته ٩٩,٨٪ . وهكذا كانت تجربتنا التحررية ، تجربة تأريخية فريدة قل مثيلها بين حركات التحرير الوطني ، وكانت بذلك شهادة بينة بنضج وجدارة شعبنا وقيادته السياسية .

إن إنجاز الإستقلال والسيادة الوطنية الإرترية بهذه الصورة الإبداعية كان بلا شك خاتمة بليغة لصفحة عزيزة ومهمة في تأريخ شعبنا ، وبداية صفحة جديدة أخري أصعب وأعقد من تلك التي إنقضت ، إنها مهمة بناء أمة ومجتمع يعمه السلام وينتشر فيه العدل ويسوده النماء والرخاء . فإذا لم يسد السلام بلادنا ويعمها العدل والرخاء ، وإذا لم يقض علي الفقر والفاقة درجة بدرجة ، وإذا لم تصان الحقوق الإنسانية والديمقراطية للفرد والمجتمع في بلادنا ، وإذا لم تتحقق مشاركة الشعب الكاملة في تحديد ورسم إتجاه مسيرة البلاد ، وإذا لم تتطور حياة الوطن المادية والثقافية والروحية من وقت لآخر ، فلا معني للإستقلال الذي كلفنا كل هذه التضحيات ، وسوف لن نورث أبناءنا وأجيالنا

YPFDJ OAKLAND

القادمة بلدا آمنا مستقرا ينأي عن الشقاء والمآسي والحروب ، وطن يسوده السلام ويعمه النماء ، وطن يعتزون ويستدفئون به ويتفيئون بظله.

وإذا كان همنا هو بناء مستقبل أفضل لشعبنا فلا جدال في أن النضال الحقيقي بالنسبة لنا قد بدأ عشية الإستقلال . وأن هذا الجيل الذي أنجز الإستقلال لا خيار آخر أمامه إلا أن يتحمل المسؤولية التأريخية الجديدة ليسلم الأجيال من بعده مجتمعا عادلا ووطنا قوي البنيان . وتعتبر المرحلة الإنتقالية الراهنة فرصة لاتعوض ورهان لا بد منه . وما نقدم عليه اليوم من خطوات ، والبدائل التي نختارها عند هذا المفترق الحاسم، ستقرر بلا شك وبكل المقاييس مستقبل إرتريا وشعبها ،إنها فرصة لا تتكرر ثانية ، وأن إقتناءها والتعاطي معها كما ينبغي هي مهمة حاسمة. وإذا كان هذا سؤال المرحلة الراهنة ، أوليس أجدر بالجيل الذي نال شرف صنع الإستقلال الإستجابة لهذا النداء التأريخي والإجابة عليه؟

إن الطريق أمامنا طريق إجباري واحد لا حياد عنه ، وأن أي تقاعس يعني أن نترك كل تراثنا النضالي وتضحياتنا من أجل إرتريا وشعبها يتبدد هباء . فالرسالة التي حملناها والطريق الذي إرتضيناه وكابدنا كل المشقات في سبيله لم يكتمل بعد ، بل أن رسالتنا هذه تقف عند منتصف الطريق ، وإن خاتمتها لن تكون إلا بتشييد إرتريا متطورة . إنها الأمانة التي حملنا إياها هذا البلد وشعبه وكل الشهداء الذين تركناهم وراءنا .وكلنا يعلم ويعي يقينا أن الحفاظ علي السلام وبناء الإقتصاد معا أصعب وأشقي من خوض المعارك ، بل أكثر تشابكا وتعقيدا . وأمامنا تجارب بلدان إفريقيا وبلدان أخري قامت بثورات ظافرة وتخلصت من الإستعمار ، ولكنها بدلت مستعمر قديم بمستعمرين جدد ، فإنهار إقتصادها وتعرضت شعوبها لمآسي الفقر والفاقة ، إنها بإختصار تجارب خاسرة لا يجب تكرارها .

إن تكرار هذه التجارب المحزنة ، يعني أن يذهب أدراج الرياح الثمن الغالي الذي دفعناه وطوابير الشهداء الذين قدمناهم غربانا ، والحكم علي أنفسنا وأجيالنا بأن نكون وقودا للحروب والمآسي من جديد . ولكننا لسنا مرغمين علي ذلك . فنحن قادرون علي تحويل إرتريا الي

بلد للسلام والرخاء مثلما جعلناها بتضحياتنا تتوشح الحرية وتتدثر الإستقلال . إن الأمانة التي علي عاتقنا ليست أقل من أن نحيل بها إرتريا الي بلد يعتد به ، ويعوضنا وشهداءنا وأبناءنا عن كل ما بذلناه في سبيل رفعته .

فالنيات الطيبة وحدها ليست كافية للإنطلاق ، فقد إنطلق قبلنا الكثيرون وفشلوا ولم تكن النيات الطيبة تنقصهم . ولكنه ومثلما تطلب نضالنا من أجل التحرير والإستقلال وجود برنامج سياسي وإستراتيجية عسكرية وتنظيم ناضج وفعال ، كذلك أيضا تتطلب عملية بناء مجتمع عادل ومتقدم برنامجا سياسيا واضح المبادئ قابلا للتجديد والتعديل من آن لآخر ، وتنظيم سياسي كفؤ يتسع لإشراك وإستيعاب كل الوطنيين الحقيقيين . وعليه فإن غاية الميثاق الوطني الإرتري هي إرساء المبادئ السياسية الأساسية والخطوط العريضة الموجهة لمسيرتنا الوطنية الديمقراطية والتمهيد لبرنامج سياسي ومبادئ للعمل التنظيمي الجديد الذي ستسترشد به الحركة السياسية الوطنية الديمقراطية الواسعة.

فالميثاق الوطني الإرتري هذا ليس تنقيبا من أمهات الكتب أو نقلا لمواثيق وبرامج بلدان أخري ، إنه إستخلاص من واقع بلادنا ومجتمعنا ، وإستنباط من وحي تجاربنا الغنية . وهوأيضا ليس إنجراف ساذج وراء التحليلات والمعادلات الجديدة ولا هو تقليد أعمي لموضة عصرنا الجديد و إنما هو بحث نقدي فاحص لتجارب أخري مقارنة مع واقع مجتمعنا وتجربتنا الخاصة بغية إرساء أرضية صحيحة لخط سياسي مستقل .

ان الميثاق الوطني ليس وثيقة جامدة ومغلقة . انه مفتوح لكل الافكار والتجارب الجديدة ، فهو وثيقة ديناميكية يثري ويتطور في الحياة والممارسة العملية . وباعتبار هذه الوثيقة تعبر عن رأينا وغايتنا (منظورنا وقيمنا) فلايجب ان تؤخذ كبرنامج ينفذ في زمن وجيز او بعض سنين . بل سينفذ من خلال برامج مرحلية وفي خضم عملية طويلة توضح اين سنصل وماذا سنحقق . انه وثيقة عامة لمبادئنا واهدافنا يرشد مسيرتنا واتجاهنا العام الذي سنسير عليه .

WPED OAKLAND

بناء وطن وأمة في إرتريا

لقد ظهرت إرتريا في الوجود بحدودها الحالية وتحت إدارة واحدة في ظل الإستعمار الإيطالي ، ومع ذلك لايبدأ تأريخ الشعب الإرتري بالإستعمار الإيطالي . فقد كان للشعب الإرتري في مختلف مناطقه تأريخه وحضارته الخاصة قبل الإستعمار الأوروبي . فكانت له قوانينه ونظمه الإدارية وحياته السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية . وإذا كان الإستعمار قد تعاقب عليه الواحد تلو الآخر وأثر وبدرجات متفاوتة علي أسلوب حياته ونظمه الإدارية إلا إنه لم يقضي عليها تماما . وبغض النظر عن مدي سطحية أوعمق هذا التأثير فقد إحتفظ المجتمع الإرتري بخصوصياته وتراثه وظل يورثها لأبناءه جيلا بعد جيل . إن معرفة تأريخ شعبنا والتخطيط لمستقبل بلادنا لايتطلب فهم تأثير مختلف المستعمرين عليه وحسب ، بل أيضا يستدعي معرفة عميقة بديناميكيات تطوره الداخلي .

إن الإستعمار الإيطالي الذي مكث في إرتريا لأكثر من خمسين عاما ، لم يمس تأثيره جميع قطاعات المجتمع الإرتري بمستوي واحد ومع ذلك أجري تحولا كليا في مجري التأريخ الإرتري . فقد رسم الحدود الإرترية بقدر إستطاعته مثل بقية المستعمرين الأوروبيين ، وحصر كل هذه الشعوب في نطاقها وأخضعها لإدارة مركزية واحدة أعطت التأريخ الإرتري إتجاها وبعدا جديدا . وبتوظيف المهارات الإيطالية وإستخدام القوة البشرية والثروة الطبيعية الإرترية ، شيد المدن والموانئ وشق الطرقات وبني السكك الحديدية والمصانع وأدخل الزراعة الحديثة. وبالتجنيد الإجباري جعل الإرتريين القادمين من كل أطراف ومناطق إرتريا يتعارفون ويختلطون ويتبادلون التجارب . وبغض النظر عن إختلاف هذا التأثير من منطقة لأخري ووجود مناطق لم يمسها ذلك التأثير فقد مضت عملية الإندماج بين الإرتريين في تصاعد مستمر . وكانت بداية مظاهر العصيان والتمرد كرد فعل علي الإضطهاد الإيطالي المتزايد تعبيرا عن هذا الإندماج ، وكانت كذلك أول الغيث الذي سقي

بذرة الوعي الوطني بين الإرتريين ثم جاء قيام ((جمعية حب الوطن)) كحركة سياسية إرترية في نهاية العهد الإيطالي وبداية عهد الإستعمار البريطاني تأكيدا علي ذلك.

لكن الإدارة الإستعمارية البريطانية لم تترك أي تأثير علي المجتمع الإرتري بإعتبارها كانت مؤقتة وقصيرة العمر . ومع أن الإستعمار البريطاني أتاح فرص التعليم والعمل السياسي وسمح بحرية التعبير عن الرأي ، فقد سعي في نفس الوقت وعمل بكل جهده لتمزيق وتشتيت وحدة الرأي الإرتري مستخدما سياسته المعروفة "فرق تسد" ومهد بذلك الأرضية الصالحة للدسائس والمؤامرات الإثيوبية والأمريكية التي حرمت الشعب الإرتري فيما بعد من حق تقرير المصير مثلما دمر معظم المؤسسات الاقتصادية والبنية التحتية لارتريا . وهكذا لم تقو الحركة السياسية الإرترية الوليدة في ظل العهد البريطاني علي التصدي كما ينبغي للمؤامرة التي حيكت ضد إرتريا بل لم تنقذ نفسها كحركة وطنية من الإنقسام مما أوقع إرتريا تحت نير أسوأ وأبشع إستعمار عرفته في تأريخها آلا وهو الإستعمار الإثيوبي.

إن الإستعمار الإثيوبي لم يرسخ أقدامه في إرتريا منذ الوهلة الأولي وبصورة مباشرة ومكشوفة حيث لم يكن العامل الداخلي والخارجي مهيأ لذلك . وكان لابد من الغطاء الذي وفرته الأمم المتحدة والولايات المتحدة وفرض علي الشعب الإرتري تحت إسم الإتحاد الفدرالي مع إثيوبيا في عام ١٩٥٠م . منذ ذلك الزمن ، وعلي مدي عشرسنوات (١٩٥٢-١٩٦٢) من عملية القضم المتواصل للاستقلالية الداخلية الارترية إحتدم الصراع بين التوسع الإستعماري الإثيوبي وحركة المقاومة الإرترية . فالنضال الوطني الذي ولد منذ فجر الأربعينات من خلال حركة العمال والطلاب أفرز فيما بعد حركة التحرير الإرترية (الخلايا السباعية) التي كانت تعتبر من حيث التنظيم والمضمون حركة متقدمة ، وكان هذا التطور من أهم أحداث تلك الحقبة.

لقد كان الإستعمار الإثيوبي لإرتريا إستعمار بلد متخلف لبلد أكثر منه تقدما بكل المقاييس ، ولهذا لم يبن أو يرمم أي شئ وكانت تجربته كلها هدما وتخريبا . فقد عمل بكل قواه وبعنف همجي على جر إرتريا

PDF OF OAKLAND

الي الوراء في كافة المجالات السياسية والإقتصادية والحياة الإجتماعية والثقافية . فقتل أجواء وروح الديمقراطية السياسية التي كانت تزدهر في إرتريا وبدلها بقسوة الإستبداد والنظام الفردي ، وخرب الإقتصاد والبنية التحتية ونسف الخدمات الإجتماعية وعاد بالبلاد (٣٠-٤٠) عاما الي الوراء . والأسوأ والأمر هو الزمن والجهد الذي نحتاج اليه لإصلاح الدمار الذي الحقه بثقافتنا ومحو آثار التركة المثقلة لثقافته الإستعمارية المنحطة والمخجلة . لقد كان لثقافتنا الإرترية مميزات وخصائص كنا نعتز ونفتخر بها ، كالصدق والشفافية ، والتسابق لإنتاج أفضل الأعمال كل في حرفته ومهارته ، ونبذ التواكل ولعنة الإستجداء ، والكد للكسب الشريف كلها صفات حميدة إتسم بها الإنسان الإرتري ، تراجعت وتداعت ليحل محلها الرشوة والإحتيال والسعي للكسب السريع بعمل ردئ وخدمات متدنية ، والتبعية والإنتظار المقيت من الآخرين ، كلها صفات قبيحة ترك لها العنان لتستشري كالسرطان في جسد وطننا وخاصة في المدن .

لم تكن إثيوبيا مؤهلة لإستعمار إرتريا الأكثر تطورا منها ولما إستطاعت أن تحتلها لأربعين عاما لولا دعم ومساندة القوي العالمية الكبري لها ، الولايات المتحدة أولا ثم من بعدها الإتحاد السوفيتي . لقد تسبب كل هذا الدعم الهائل في إطالة عمر الإستعمار الإثيوبي وضاعف معاناة الشعب الإرتري وجعل ثمن الحرية غاليا وباهظا جدا . لكن ذلك الدعم الكبير لإثيوبيا ، والعزلة التي أحاطت بالثورة الإرترية ساعدا كثيرا للإعتماد علي الذات وحفزا ثورتنا وشعبنا علي الإبداع في السياسة والعمل ، واوجدا في إرتريا إحدي أرقي واقوي حركات التحرر في العالم ، وساهما بقدر كبير في وضع أساس لقيام أمة في إرتريا .

لم تولد حركة التحرر الوطني الإرترية متطورة منذ بدايتها . فحين أعلن الكفاح المسلح في عام١٩٦١، ورفعت جبهة التحرير الإرترية لواء النضال الوطني ، لا شك أنها عبرت عن مشاعر ورغبة الشعب الإرتري الحقيقية ، إلا إن التفكير الذي قادها والنهج الذي سلكته لم يكن قادرا علي خلق وطن أو تحقيق إنتصار النضال الوطني . فكان أكبر

أخطائها القاتلة أنها إنغمست في إثارة وتأجيج النعرات العرقية والدينية والإقليمية في المجتمع الإرتري بدلا من جمع الإرتريين تحت مظلة واحدة . ومع أن الساحة الإرترية مرت منذ عام ٦١م وحتي الآن بتطورات سياسية هامة ، إلا إنه لازال هناك من يسعون لتحقيق مكاسب ضيقة بالعمل علي توسيع الخلاف بين أبناء الشعب الإرتري بإثارة الأحاسيس الضيقة مثلما لم يعدم من يلعبون بالنار.

إن سياسة التشتيت والتمزيق كانت أمضي الأسلحة التي أشهرها المستعمر الإثيوبي لأقصي الدرجات . ولأنه أدرك مبكرا إستحالة إخضاع الشعب الإرتري بالحديد والنار سعي الي آخر أيام هزيمته النهائية لتقسيم الشعب الإرتري ودفعه للإقتتال . ففي الستينات أحرق المساجد وترك الكنائس ، ثم إنقلب ليظهر كمدافع عن سكان المنخفضات ، وعلي هدي هذه السياسة تدحرج الي أدني سلم التركيب الإجتماعي محرضا القري ضد بعضها وشعب القرية الواحدة ضد بعضه . لكن حركة التحرر الوطني الإرترية وبشكل خاص الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا ، لعبت دورا بارزا في إجهاض مؤامرة التقسيم التي حاكها العدو بالتعاون مع بعض المفلسين وضعفاء النفوس من الإرتريين ، وعززت وحدة الشعب الإرتري وعمقت الوطنية فيه . وأصبحت الجبهة الشعبية إطارا وطنيا للنضال التحرري ضمت وأشركت في صفوفها كل الوطنيين الإرتريين الذين عانوا مرارة الإستعمار وكانوا تواقين للحرية دون أي تفرقة دينية ، لغوية ، قبلية ، طبقية أو جنسية . وصهرت في بوتقة كبيرة واحدة كل الذين أتوا من الريف والحضر، من المنخفضات والمرتفعات من القري والبراري المقفرة في أقاصي البلاد وخلقت أرضية خصبة لنمو وتطور وحدة وطنية إرترية مترفعة علي الأحاسيس الضيقة الرافضة للتشتت والتجزأة ، وعمقت وطبقت مساواة كل المواطنين ووجهت كل سياساتها وممارساتها نحو بناء وطن وأمة إرترية واحدة .

على إمتداد قرن من الزمن إستطاع الشعب الإرتري بما لديه من تجربة غنية مع الإستعمار ، وبجهده الذاتي الخاص ، وتنوع تركيبته العرقية واللغوية والعقائدية والثقافية أن يصبح شعبا واحدا ووطنا واحدا .

YPFDJ OAKLAND

وهكذا وعبر نضاله التحرري الطويل وضع اللبنة الأولي لقيام أمة في إرتريا ، ومع ذلك ، فإن قيام أمة متجانسة في إرتريا لاتزال عملية طويلة وشائكة لم تكتمل بعد - وإذا كان نضالنا التحرري ولأول مرة في تأريخ إرتريا قد عم كل أجزاء الوطن والشعب الإرتري تقريبا ، إلا إن المشاركة فيه لم تكن متكافئة حيث لم يعدم من الشعب الإرتري من كانت مشاركتهم محدودة جدا لأسباب مختلفة . ومن المؤكد بأن تلك العوامل تسببت في تعسر عملية بناء أمة .ومع ذلك ، فإن وحدة الشعب الإرتري التي نمت علي أرضية التآخي والتعايش المشترك ، وترسخت في مجري عملية النضال الطويل ، قد جعلت الشعب الإرتري أقوي وحدة وتماسكا من المجتمعات الأخري ذات التركيبة المماثلة له . وبفضل هذه الوحدة تحقق النصر ، وحل السلام والإستقرار في ربوع إرتريا المستقلة . وإن تركيبة الحكومة الإرترية ماهي إلا تجسيد وإنعكاس لهذه الوحدة الشاملة وتعميق لها .

لقد تفحصنا بإختصار شديد مسيرة المائة عام للشعب الإرتري . فعلي إمتداد قرن كامل من الزمن تعوق التطور الطبيعي للشعب الإرتري بوقوعه تحت نير الإستعمار المتعاقب ، وذاق مرارة الإضطهاد الإستعماري وتعرض لشتي صنوف الفاشية والتمييز العنصري . وحين منحت شعوب مستعمرة مثله حقها في الإستقلال حرم من هذا الحق ، وحين وجدت شعوب كثيرة خاضت حروب تحرير وطنية مثله كل الدعم والمساندة من العالم ساعدها علي تحقيق النصر ،لم يجد من يقف معه أو يسانده بل كان الأقوياء يتناوبون عليه ، وحين واصل نضاله وحيدا ومرغما أعتبر ذلك سذاجة ومغامرة لاجدوي منها .

ولكن إرتريا وشعبها خرجا منتصرين من هذا الإمتحان العسير ، فجحيم النيران الحامية لم تذوب الشعب الإرتري بل صقلته وأوقدت بصيرته ، فأنجز إستقلال وسيادة بلاده دون مساومة أو مقايضة . وبينما كان الإستقلال في كثير من البلدان مبعث مضاعفات سلبية وتمديدا لعدم الإستقرار بل ومثيرا للحروب الأهلية ، فإن الإستقلال الذي حققته إرتريا بمعالجة سياسية ناضجة ووحدة وطنية قوية توطدت عبر النضال كان بعكس الآخرين مبعث سلام وإستقرار ، قامت علي بساطه حكومة وطنية

إنتقالية ذات قاعدة عريضة وتأييد واسع . وإذا أدركنا بأن مهام مرحلة الإنتقال في أي بلد صعبة وشائكة ، فإن إرتريا قد إستطاعت أن تعالج مهمة الإنتقال بطرق أهدأ وبصورة أسرع وأفضل نسبيا وإتجهت وهي مشحونة بالأمل للتصدي للمهمة الكبري أي بناء مجتمع متقدم ومزدهر .

إن ما كان مستحيلا وأضغاث أحلام في نظر الكثيرين وحققه الشعب الإرتري ، أي ذلك الإنتصار العظيم الذي قل نظيره في الأداء والتنفيذ ، والنهج والسلوك ، لا نضيف للحقيقة التأريخية الناصعة شيئا إذا قلنا بأن الفضل الأكبر فيه يرجع للجبهة الشعبية لتحرير إرتريا . وحين كان النضال الإرتري في نهاية الستينيات وبداية السبعينات يواجه الفشل ويعاني سكرات الإحتضار ، كان قيام الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا ميلادا وبعثا جديد له . ولم يكن أحد غير الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا من أشرك كل الشعب الإرتري في النضال وخلق أوسع جبهة وطنية وتصدى لحملات أكبر جيش في إفريقيا السوداء مدعوم من الإتحاد السوفيتي ، وهزمه في حرب شعبية طويلة النفس وحقق الإنتصار العسكري النهائي . و لكي لا يبقي الإستقلال نتيجة إنتصار عسكري فقط نظمت الإستفتاء الحر والنزيه الذي يعبر عن الرغبة الحرة والشرعية للشعب الإرتري ، وأنجزت إستقلال إرتريا ، ووضعت الأسس المستقبلية لعلاقات إرتريا الدولية .

لقد أدت الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا رسالتها الأساسية التي إنطلقت من أجلها والمتمثلة في تحقيق السلام والإستقلال في إرتريا وأكملت مهمتها كحركة تحرر وطني بإنتصار لامع .ومع ذلك لم يكن الإستقلال بالنسبة للجبهة الشعبية الغاية النهائية وإنما شرطا أساسيا لتمهيد الأرضية الصالحة لقيام مجتمع ديمقراطي متقدم وبلد يسوده العدل والرخاء . وإذا كان بمقدور الجبهة الشعبية كتنظيم سياسي صاحب تجربة غنية يضم جميع قطاعات الشعب الإرتري في وحدة متينة أن تساهم بقدر كبير في عملية بناء وتعمير إرتريا ، إلا أن المرحلة التي أمامنا تتطلب تنظيم ومرشد عمل وأسلوب قيادة جديد .

إن هذا التنظيم الجديد لا يمكن أن يؤسس بمعزل أوبعيدا عن

KRED OAKLAND

التجربة الثرة التي إكتسبناها ، ولا يمكن أن يقوم علي غير القاعدة الراسخة التي شيدتها الجبهة الشعبية ، بل ستكون من أولي مهامه المحافظة علي المكاسب والمنجزات التي حققناها والسياسات المثالية التي أرسيناها والتراث الذي طورناه ، وبالمقابل أيضا القضاء علي قصورنا وإخفاقاتنا بتبني برنامج سياسي وهيكل تنظيمي وقيادة وأسلوب عمل يتلأم ومهام المرحلة الجديدة . وبالإنطلاق من الإدراك الواعي لتركيبة مجتمعنا ومستوي تطوره ، وبالإستفادة من دروس تجربتنا الخاصة وتجارب العالم الثالث سوف لن يكون هذا التنظيم حزبا منغلقا ضيقا وإنما حركة واسعة تحتضن كل الوطنيين والديمقراطيين الإرتريين . ومن الطبيعي أن يكون غالبية أعضاء الجبهة الشعبية الذين دفعوا أغلي التضحيات من أجل أن تستقل إرتريا ومن أجل رفعتها وعزتها في مقدمة الصفوف ويعملوا بما لديهم من إخلاص ووفاء لتحسين حياة القطاعات الواسعة المظلومة من الشعب الإرتري ، مثلما ينطبق ذلك أيضا علي أولئك الإرتريين المحبين للعدل ولوطنهم وشعبهم من الذين ظلوا أثناء مسيرة النضال الإرتري بعيدين عن الجبهة الشعبية لأسباب وأخري.

في هذه المرحلة الجديدة ، مرحلة بناء الوطن - سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا - مرحلة تأسيس حركة سياسية واسعة ينتظر أن تقود مسيرتنا القادمة بإقتدار ، يتطلب منا أن نضع بوضوح القواعد الأساسية والأهداف التي نريد بها تحقيق بناء الأمة الإرترية. وإذا كنا قد إنتصرنا كشعب وحركة تحرير في المرحلة العصيبة والصعبة الماضية ، فذلك لم يكن إلا لأننا إمتلكنا الرؤية والفهم الواضح لهدف الإستقلال والسلام ووسائل تحقيقه . كذلك اليوم لابد لنا من بعد أشمل ورؤية أوضح لمستقبل إرتريا وشعبها ، وأن مهمتنا الأولي ليست إلا أن نغرس هذه الرؤية عميقة في قلوب وعقول كل الإرتريين .

رؤيتنا لمستقبل إرتريا

إن ما نصبوا إليه كشعب ووطن في هذه المرحلة هو مثل السلام والإستقلال اللذين حلمنا بهما وحولناهما بالأمس من حلم الي يقين ، هما أيضا حلمنا اليوم الذي نريده يقينا في الغد . فما هي رؤيتنا هذه بإختصار ؟

إن رؤيتنا لمستقبل إرتريا تتلخص في أننا نريد أن نجعل منها موطنا للسلام والعدل والديمقراطية والرخاء ، وطنا لا مكانة للفقر والفاقة والجهل علي أرضه ، وطنا يصون كيانه وهويته وخصوصيته ، وطنا لمجتمع مترابط متعاضد ، ينمي أجمل ما في تراثه السمح ، وطنا يحتل مكانته بين الأمم برقيه الإقتصادي والتعليمي والتكنولوجي . إن رؤيتنا لمجتمع إرتريا هي أن يسود الوئام كل أجزائه وأن تعم المساواة بين الرجل والمرأة فيه وأن يسمو لأعلي مراتب التسامح الإنساني وتغمره عاطفة حب الوطن وأن تكون سماته العليا الإنضباط والإبداع في العمل وحب المعرفة وإحترام القانون والنظام . رؤيتنا هي أن نؤهل الشعب الإرتري مجددا كي يفعل المعجزات في البناء السلمي مثل مافعل في زمن حرب التحرير الوطني .

تتلخص رؤيتنا في النقاط الستة الأساسية الآتية :

١- **الوطنية** : أن يعيش الشعب الإرتري معتزا بإرتريته وفي سلام ووئاموإستقرار دون أي تمييز قومي أو قبلي أو لغوي أو ديني أو جنسي أو طبقي .

٢- **الديمقراطية السياسية** : أن تحترم حقوق الشعب الإرتري بالقانون والفعل وتضمن مشاركته الكاملة في إدارة وتسيير شؤون وحياة بلاده في كافة المجالات والمستويات .

٣- **التنمية الإقتصادية والإجتماعية** : أن تنمو وتتطور إرتريا إقتصاديا وفي الخدمات الإجتماعية ،كالتعليم ، والتقنية ، ومستوي الحياة المعيشة .

YPFDJ OAKLAND

٤- **العدالة الإجتماعية (الديمقراطية الإقتصادية والإجتماعية)** : أن يضمن التوزيع العادل للثروة والخدمات والفرص لكل المواطنين وأن تولي الرعاية الخاصة للفئات المستضعفة من المجتمع الإرتري .

٥- **البعث الثقافي** : إستنادا الي إرثنا الثقافي الغني والعادات السمحة التي طورناها أثناء نضالنا التحرري ، فإن حب الوطن وإحترام الإنسان ، والتضامن المبنى على المساواة بين الرجل والمرأة والتمسك بالحق والعدل ، وإحترام القانون والعمل ، والثقة بالنفس والإعتماد علي الذات ، وسعة الصدر ورحابة الأفق ، والقدرة علي الإبداع ، لا بد وأن تكون سمات ثقافتنا الإرترية الجديدة .

٦- **التعاون الإقليمي والدولي** : أن تعيش إرتريا بوفاق وتعاون مع جيرانها وأن تسهم بقدر إمكاناتها في تعزيز السلام والأمن والتنمية الإقليمية والعالمية ، وأن تصبح عضوا مقدرا في الأسرة الدولية هذه هي رسالتنا وحلمنا الجديد .إنها ليست بالرسالة السهلة التي تتحقق في ليلة وضحاها ، و لاشك أنها تتطلب الزمن والعزيمة الصلبة والعمل الجاد الدؤوب ، والإبداع المتواصل. و بمقدار صعوبتها فإن تحقيقها بنفس القدر أمر لا شك فيه .

وحين ننطلق لإداء رسالتنا الجديدة نستطيع أن نستفيد كثيرا من تجربة نضالنا التحرري الغنية ، فمستقبل بلادنا وشعبنا لا يجب أن يسير بطريقة عشوائية ، ومن المهم جدا أن نعود الي الوراء ونستقي الدروس من تجاربنا السالفة ، وأن المبادئ الأساسية والأفكار التي أوصلتنا الي الإنتصار لابد وأن تكون الأساس الذي نرتكز عليه لبناء العدل والرخاء في بلادنا اليوم أيضا .

فهذه المبادئ هي التي نرتكز عليها كمرشد لعملنا وجهدنا لتعميق الوحدة الوطنية ، تحقيق المشاركة النشطة للشعب ، الدور الحاسم للإنسان، التلاؤم بين النضال الوطني والإجتماعي والإعتماد علي النفس ، والإلتحام العضوي بين الشعب والقيادة .

١- الوحدة الوطنية : ولو لم نرفض كل التوجهات دون المستوي الوطني والممارسات التجزيئية ونؤمن بوحدة إرتريا وشعبها

ونكون أوفياء لهدف وطني واحد و نكتل شعبنا بإتجاه هدف واحد لما رأت إرتريا نور الحرية . فمن تجارب نضالنا التحرري الكبيرة كان كفاحنا المسلح وهو في مهده في الستسنيات قد شارف علي الإخفاق والفشل نتيجة إنعدام تنظيم واع وقيادة كفؤة . ولكنه إنتصر في النهاية حين إستطاع أن يتجاوز محنة تلك التجربة عندما أوجد قيادة كفؤة وتبني خطا سياسيا وطنيا وأشرك ونظم ميئات الألوف من الإرتريين الذين أتوا من كل أنحاء إرتريا وصهرهم في بوتقة واحدة دون أي إعتبار لمنشئهم العرقي والإجتماعي والجنسي .

وكذلك اليوم ، فإن وحدة ومساواة ومشاركة كل أقسام مجتمعنا الإرتري هي أساس كل برامجنا . وإذا لم نحقق مشاركة كل شعبنا بتركيبته المتنوعة في كافة الميادين السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية لبلاده ، وأصبحت الدولة حكرا علي البعض دون الآخر فسوف لن نحافظ علي السلام والإستقرار الذي ننعم به اليوم ناهيك أن نبني ونطور إرتريا .

وبفضل التجربة الطويلة والتضحيات الجسيمة التي قدمت في سبيل الحرية والإستقلال ، تتمتع إرتريا اليوم بوحدة وطنية قوية تجعل منها قاعدة للإنطلاق نحو مستقبل مشرق .ومن الضروري الحفاظ علي هذا المكسب ، وتطويره حتي لايتعرض للإنتكاسة . ومن البديهي أن تظهر في زمن السلم ظواهر وتوجهات وأفكار مرضية تنخرتدريجيا في جسد الوحدة لابد أن نتصدي لها بحزم . و بإعتبارأن عملية بناء أمة لم تكتمل بعد في بلادنا كأي بلد في العالم الثالث ، وبحكم أنها عملية تأريخية طويلة وشائكة تشمل كل الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، فلا مناص من الإدراك بأن تعميق وحدة شعبنا وقيام أمة في بلادنا هي المهمة الكبري التي يجب أن نوليها جل جهدنا ونعمل بقدر طاقتنا من أجلها . إن تعميق وتطويرالوحدة الوطنية لاشك يحتاج لضمانات مؤسسية ، تأتي في مقدمتها إنشاء حكومة وطنية تضمن وحدة ومساواة الشعب الإرتري وترفض كل الممارسات و الإحساسات الأدني من الوطنية وتضع المصلحة العامة فوق كل الإعتبارات وتحقق مشاركة كل فئات مجتمعنا الإرتري ، وأن تشيد كل المؤسسات علي قاعدة وطنية لا يستقيم فيها القبول بالممارسات

YRFDJ OAKLAND

والإتجاهات السياسية الإنقسامية والتجزيئية ، وأن يكون التنوع الثقافي منبع قوة ووحدة إرتريا ولا مكان لكل التجمعات القائمة علي التفرقة و العرقية ونزعات السيطرة ، وأن يكون النظام الوطني نظاما علمانيا منفصلا عن الدين ويحترم المساواة بين الاديان . بإختصار ، أن تكون الوطنية المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه كل التجمعات والأفكار السياسية .

٢- المشاركة النشطة للشعب : لقد إنتصر نضالنا ليس لشئ وإنما لإعتماده علي الشعب . ولو لم يكن هناك إرتباط وثيق بين الشعب وحركة التحرير لما نجي من الفشل ناهيك أن ينتصر . ولم يقتصر دور الشعب فيه علي التأييد وحسب ، بل كان كليا ومنظما . وكان شعار " فالتوعي وتنظم وتسلح الجماهير" الذي رفعته الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا من أهم مرتكزات إنتصار الشعب الإرتري .

كذلك اليوم ، يكمن إنتصار مسيرتنا الجديدة في ضمان المشاركة الواسعة والواعية والمنظمة للشعب الإرتري .

وعندما نقول
مشاركة الشعب ليس معني ذلك الإشتراك لإعطاء صوته في الإنتخابات التي تجري مرة في السنة ، وإنما مشاركته في كل القرارات التي تمس كل جوانب الحياة في بلاده إبتداء من تكوين الأفكار حتي تطبيقها . فلا تنمية تتم بدون مشاركة الشعب ، وسوف يكون ضروريا العودة للشعب في كل برامج التنمية بدءا من التخطيط وحتي التنفيذ والتقييم . ولكي يكون للشعب مشاركة فاعلة فمن الضروري أن يقيم أتحاداته ومنظماته الشعبية و أن يشجع ويساند في ذلك مثلما من حقه أن ينشئ المؤسسات والمنابر التي تعزز حضوره ومشاركته .

٣- الدورالحاسم للإنسان : أن أعظم أسرار إنتصارنا يكمن في الإنسان المناضل الذي نسي نفسه وذاد بها لهدف نبيل واحد . فمن جعل النضال الذي قيل عنه مغامرة مستحيلة في مواجهة إستعمار إثيوبي مسنود بالأقوياء ممكنا ، ليس غير ذلك الإنسان الوفي . لقد أثبت نضال الشعب الإرتري مجددا أن الإنسان المؤمن بعدالة الهدف ،

الإنسان الواعي الصامد ، أقوي وأصلب من الحديد والقوة الفجة الغاشمة .

ومع ذلك فإن دور الإنسان الحاسم لم يتأكد في الحروب والمعارك فقط بل أيضا في بناء الإقتصاد حيث كان الإنسان هو الحاسم وليس الثروة الطبيعية والرأسمال أو الدعم الخارجي . فبلدان كثيرة ذات موارد طبيعية ضئيلة بلغت أعلي درجات الرقي في حين بلدان أخري غنية الموارد بقيت مشلولة ولم تستطع إعاشة شعوبها .

وهكذا نستخلص من تجاربنا وتجارب غيرنا أن علينا أن نضمن دور الإنسان الحاسم في كل برامجنا ونشاطاتنا . ومع أننا ندرك أهمية الدعم والإستثمارالخارجي ، إلا إننا لانستطيع أن نبني به إرتريا مالم تكن لدينا الإرادة والعزيمة القوية والقدرة علي تحمل الصعاب ، والإجتهاد والمهارة والإبداع والإنضباط في العمل . ومثلما كان تحرير إرتريا مستحيلا بدون الإنسان الوفى كذلك لا يكون تحقيق التقدم والرخاء في إرتريا بدونه .

ومن هنا يحتل الإنسان الموقع المركزي في كل إستراتيجياتنا للنمو والتقدم . ومن المؤكد أن ترتكز إستراتيجيتنا التنموية علي الإنسان وضرورة إشباع رغباته وحاجاته المادية والروحية . ولتعزيز الدور الحاسم للإنسان لابد وأن نجعل هدفنا تطوير قدراتنا البشرية في مجالات التعليم، والتأهيل ، والصحة ، وغيرها الكثير وأن نصب كل ما في مقدورنا من طاقات في هذا السبيل . عموما علينا أن نبذل الجهد الكثير في سبيل تحرير المواطن الإرتري من والخوف والفاقة والجهل وأن نناضل من أجل تطوير قدراته الإنسانية وبناء وطن ومجتمع يقوم علي سيادة ورفعة الإنسان .

٤- تلاحم النضال الوطني والإجتماعي : (نضال للعدالة الإجتماعية) -- لقد أثبتت تجربتنا بأنه لا إنفصام أوطلاق بين النضال الوطني من أجل الإستقلال والنضال الإجتماعي من أجل مستقبل أفضل . ففي تجربتنا ، لاينسي أن تطور نضالنا الوطني لم يكن في مراحل البداية التي لم يرتق فيها الفهم الإجتماعي التقدمي مستحيلا وحسب بل كانت أستمراريته موضع شك . ولولم يتزاوج نضالنا الوطني مع النضال

YPFDJ OAKLAND

الإجتماعي المعبر عن مصالح الشعب ، لما إستطاع أن يتقدم خطوة ناهيك أن ينتصر.

وكما هو مستحيل إحداث أي تقدم بدون مشاركة الشعب سواء كان في النضال الوطني أو التنمية ، فمن الصعب أيضا تحقيق مشاركته وضمان إستمرارية هذه المشاركة ما لم توضع برامج عملية من شأنها تغيير حياته المعيشية . فمشاركة الشعب وإلتزامه لا يمكن أن تتم بالتعبئة السياسية والوعود وإنما حين يتأكد له بأن التنظيم السياسي أوالحكومة تعمل فعلا من أجل مصالحه من خلال الإجراءات والتغيرات العملية والملموسة التي تقدم عليها . ففي زمن الثورة ، كان لإدخال ونشر الخدمات التعليمية والصحية الحديثة والبدء في تنفيذ برامج التنمية المشاركة للشعب والمعتمدة علي إمكاناته أثرا عظيما في دفع وتعزيز إسهامات ومبادرات الشعب .

وهكذا كانت البرامج والفلسفة الإجتماعية المتقدمة أهم سمات نضالنا التحرري . فالمجالس والإتحادات الشعبية التي تأسست في الريف في زمن الثورة والخدمات الإجتماعية وبرامج التنمية المتواضعة التي أدخلت، والتغيرات التي طرأت في وضعية المرأة الإرترية ، والصحوة التي أحاطت بمواطني الريف عموما هي إنجازات يضرب بها المثل . كذلك الأخلاقيات والأفكارالتي نمتها الثورة في تجربتها كحب الحق والعدل ، والإنحياز للمستضعفين ، وكره الإستبداد والتعسف ، والتحلي بالضمير الإجتماعي المحب للحقوق والمساواة الإنسانية ، والإرتباط العضوي بقضايا الشعب ، هي دروس أخري من تجربتنا الطويلة . إن الفلسفة التي قادت تلك التجربة هي فلسفة العدالة الإجتماعية .وبحكم أن العدالة الإجتماعية مفهوم يحتمل تفسيرات وآراء واسعة ومطاطة ، إلا إنها بالنسبة لنا ، وإنطلاقا من واقع تجربتنا تعني ، تضييق الهوة الكائنة بين الأثرياء والفقراء ، وتحقيق القسمة العادلة للثروات الوطنية بين الشعب كله ، وضمان المشاركة الكاملة لكافة المواطنين في الحياة السياسية والإجتماعية والثقافية للبلاد ، وتحقيق التوازن التنموي ، وإحترام حقوق الإنسان وتعميم الديمقراطية .وهذا يعني ، أن تقترن وترتباط الديمقراطية السياسية بالديمقراطية الإقتصادية والإجتماعية .

وإذا كنا نريد اليوم ، مثلما في المرحلة السابقة ، أن يؤمن الشعب الإرتري بأن لا رخاء ولا إستقرار بغير العدالة ، وأن نجعله ينطلق ليعمل بكل قواه من أجل التنمية والعدالة الإجتماعية ، علينا أن لا نكون محصورين في الحديث عن مفاهيم العدالة الإجتماعية والتوعية بها ، وإنما علينا أن نعمل بكل جهدنا للتخفيف من أعباء الفئات المحرومة وأن نعطي الأولوية للبرامج العملية التي من شأنها إتاحة الفرص الواسعة لهذه الفئات والسعي لتنفيذها .

٥- الإعتماد علي الذات : لقد كان الإعتماد علي الذات من أهم دعائم إنتصار نضالنا التحرري .ولولم نعتمد فكرا وعملا علي طاقاتنا وأوضاعنا الداخلية لما إنتصرنا بالتأكيد .

إن الإعتماد علي الذات في جميع الميادين - السياسية والإقتصادية والثقافية - مسألة أساسية. فعلي الصعيد السياسي إنتهاج خط مستقل يعطي الأولوية للأوضاع الداخلية كذلك في الإقتصاد التركيز علي الإمكانات الداخلية والعمل لتطويرها والثقة في موروثنا الثقافي والسعي لإثرائه . إن الإعتماد علي الذات علي هذا النحو لا يعني علي الإطلاق الإنطواء والعزلة عن التطور الحضاري للمجتمع الإنساني وإنما يعني أن نكون عضو متفاعلا في المجتمع الدولي يتمتع بالإستقلالية والثقة بالنفس .

لقد كان تأريخ نضالنا الوطني تأريخ الإعتماد علي النفس سواء في الرؤية السياسية والإستراتيجية العسكرية أوفي السياسة الخارجية ولم يأخذ بأي تجربة أو صيغة أخري كمثال ، بل وضع الخطط إعتمادا علي تجربته وأوضاعه الخاصة وعمل علي تنفيذها فإنتصر . إننا لم ننتظرالحل والمخرج للمشكلات اليومية التي واجهت برامجنا وحياتنا من معين الخبرات الخارجية وإنما تغلبنا عليها بجهدنا وكدنا وقدرتنا علي الخلق والإبداع .

فهذا الموروث الثمين الذي كان مصدر إنتصارنا لابد أن يتواصل اليوم أيضا. وفيما يتعلق بالديمقراطية وبناءالإقتصاد علينا أن نضع لها الخطط والبرامج التي تتماشي وأوضاعنا الخاصة ولا نستورد كل ما يعرضه الزمن من أفكار في الأسواق وأن لا ننجرف خلف أي تيار من

YPFDJ OAKLAND

حيث أتي . ومع أننا لا نقلل من حاجتنا للخبرة والخبراء الأجانب إلا أنه يجب علينا أن نثق في قدراتنا وخبراتنا ، وأن نعطي الأولوية لتطويرهذه القدرات والخبرات . فظاهرة الإعجاب بالأجانب وكل ما هو أجنبي المتفشية في أوساط بعض قطاعات شعبنا وخاصة الشباب علينا أن نكسرها ليس بالوعظ بل بالعمل والإنتاج .

٦- التلاحم الوثيق بين الشعب والقيادة : لقد تعلمنا من تجربة نضالنا التحرري الطويل والمرير أن القيادة الأمينة والناضجة هي أهم عوامل النجاح . ولو أننا لم نعبئ طاقاتنا الضئيلة والمحدودة بكفاءة وإقتدار ، ولو لم نوجه صمود ووفاء مقاتلينا وشعبنا بتنظيم مقتدر ونحوله الي قوة لا تلين لما إنتصرنا بالتأكيد .

وحين نتحدث هنا عن القيادة لانعني فقط ذلك الجزء المحدود العدد صاحب الحظوة من القيادة العليا وإنما عنينا بالقيادة التنظيم والقوة السياسية بمفهومها الواسع . ففي تجربتنا ليس فقط القيادة العليا بل أيضا ذلك الكادر المتوسط والأدني الذي كان ينقل التوجيهات والسياسات التنظيمية الي الشعب وينفذها وظل يطور أسلوب القيادة منطلقا من الشعب ومن نتائج التجربة العملية وذلك المقاتل قائد الصف الذي قاد رفاقه في المعارك بجدارة ، قد لعبوا جميعا الدور الحاسم بلا شك .ولقد أثبتت تجربتنا وكذلك تجارب الآخرين أن لا قيادة قبعت في الخارج أو تواجدت في الداخل إستطاعت ان تصبح قيادة مقتدرة بمعزل عن الشعب . ولأننا ناضلنا في أوساط الشعب وعشنا حياته بل وأدني منها ، إستطعنا أن نفهم تفكيره ونتعرف علي مشاكله فإهتممنا بها وسعينا لحلها فكسبنا ثقته ومشاركته و إنتصرنا له.

كذلك اليوم لاخيار لنا من أن نستنفر طاقات الشعب الخلاقة صانعة المعجزات وأن نحافظ على إرتباطنا بالشعب ليس بالتفكير والإحساس فقط ، بل علينا أن نلتقيه مباشرة إذا ماكنا بالفعل سنبني إرتريا التي نريد.لقد نمت وترعرعت معظم الحركات الثورية في الريف وإنتصرت بحساب عرق وجهد الريف ولكنها حين دخلت المدن إبتلعتها هموم المدينة وكما يقول المثل " من غاب عن العين غاب عن الضمير " فنسيت مؤيدوها الأكثر عددا وصمودا ، وفي النهاية فقدت الجميع

الريف والمدينة معا وإنتهت الي الفشل . ولاشك أن هذا الخطر سيطالنا أيضا ما لم نكن وبكل المستويات القيادية والكوادر ومؤسسات الحكومة والحركة السياسية متواجدين في كل شبر وزاوية من بلدنا وفي أقصي المناطق التي باتت اليوم بعيدة عنا وكانت بالأمس خلفيتنا وقواعدنا .

إن تجربتنا تؤكد أنه إذا أريد للقيادة أن لا تصدئ وتتقهقر الي الوراء ، والأكثر من ذلك ، إذا أريد لها أن لا تغتر بالمسؤولية التي ألقيت علي عاتقها وتعتبرها دائمة وتتلاعب بها ، بل إذا أريد لها أن تكون وتستمر معلما وخادما ومثالا يحتذي به وتمضي قدما وهي تتعلم وتصقل بالحنكة والتجارب ، فلا بد لها أن تكون دائما خاضعة للمحاسبة وتتحمل تبعات ما ترتكبه من أخطاء. وعليه ، وفي هذه المرحلة ، يجب أن تخط جليا واجبات وإلتزامات القيادة (القيادة بمفهومها الواسع) وأن يحدد بصورة واضحة أسلوب المحاسبة في كافة المستويات المؤسسية وأن تنظم اللقاءات مع الشعب بإنتظام ، وأن تحدد بالدستور الفترة الزمنية التي تبقي فيها القيادة في المسؤولية والتأكد من كفاءة وديناميكية وخضوع القيادة للمحاسبة .

إن رؤيتنا وغاياتنا الأساسية التي عرضنا لها بالتفصيل فيما سبق وكذلك المبادئ التي نرتكز عليها هي فلسفتنا وأفكارنا السياسية. إن فلسفتنا هذه تعطي قيمة أكثر من المعرفة النظرية للحكم علي الأفكارمن خلال تجريبها عمليا وتقوم علي الحياة العملية المبنية على واقع مجتمعنا الإرتري وكذلك واقع المجتمعات الأخري ، إنها فلسفة العمل ، فلسفة العدالة الإجتماعية والإنسانية .

نحن أناس أوفياء نذرنا أنفسنا لبناء أمة وشعب قوي الوحدة في إرتريا ، أناس عقدنا العزم لتحقيق الإزدهار الإقتصادي مع العدل الإجتماعي وحماية البيئة الطبيعية ، ومن أجل المعاصرة التي دافعها الهوية الوطنية والثقافية . أن بداية ونهاية أهدافنا وغاياتنا تكمن في إشباع المطالب المادية والروحية للفرد والجماعة في الشعب الإرتري في عالم يعمه السلام .

UPRDJ OAKLAND

II - المبادئ الاساسية لبرنامجنا السياسي

YPFDJ OAKLAND

II – المبادئ الاساسية لبرنامجنا السياسي

١- بناء النظام السياسي الديمقراطي :

نحن الإرتريون ، نقيم اليوم ولأول مرة في تأريخنا ، دولة وحكومة وطنية . إنها فرصة كبري حصلنا عليها بعد كفاح طويل . ومن الطبيعي جدا أن نتمني كغيرنا من الشعوب أن يكون لنا أفضل نظام سياسي وحكومة وطنية . وفي التأريج الإنساني ظل الإنسان يحلم دائما بإقامة نظام سياسي مثالي (Ideal) ولقد درس وبحث الفلاسفة عن هذا النظام السياسي المثالي وألفوا حوله كتبا كثيرة . ومهما كان تحقيق النظام السياسي المثالي صعب المنال إلا أن البحث عن نظام أفضل بقدر الإمكان واجب و ضروري . وعليه لابد لنا ، هنا في إرتريا ، وفي هذا الظرف التأريجي بالذات ، أن نطرح هذه الأسئلة ونجيب عليها .

ماهو النظام السياسي المثالي لإرتريا المستقلة ؟ وما شكل الحكومة الوطنية التي يجب أن نقيمها ؟

إن رغبتنا الأساسية تتمثل في إقامة نظام سياسي في إرتريا يحترم النظام والقانون ويحرص علي الوحدة والسلام ويحرر كل إرتري من الخوف والإضطهاد ويحفظ له حقوقه الإنسانية الأساسية ويمكنه من عيش حياته بهدوء وطمأنينة. وبحكم أن هذه المبادئ لا تستقر بغير القانون والمؤسسات التي تقام بحكم القانون فلابد لنا من إقامة نظام سياسي دستوري في إرتريا .

ويجب أن يكون هذا النظام الدستوري ، نظاما مؤسسا علي سيادة الوطن والشعب والمبادئ والأساليب الديمقراطية كالمحاسبة (Accountability) والشفافية (Transparecy) والتعددية(Pluralism) والتحمل (Tolerance). فالدستور وحده غير كاف ، ولابد من وجود مؤسسات دستورية تطبق الدستوروتفرض إحترامه . ويجب أن يحظي

YPFDJ OAKLAND

الدستور لدي جميع قطاعات المجتمع وكل المؤسسات الحكومية بالإلتزام والإحترام كقانون أساسي يحتكم اليه وأن ينتشر الوعي الدستوري لدي الجميع . وكلما نمت القيم والثقافة الدستورية وتقوت وإنتشرت المؤسسات الدستورية الحامية له ، كلما كان النظام الدستوري مضمونا وراسخا .

فالنظام الدستوري المنشود لابد وأن يكون نظاما دستوريا وطنيا مؤسسا علي قاعدة تأريخ تطور التجربة والأوضاع الخاصة بالمجتمع الإرتري ويكون إنعكاس له ويضمن الوحدة والنمو المتوازن للشعب الإرتري ويحمي إستقلال وأمن وسلامة الوطن .

فالوطنية والديمقراطية لابد أن يكونا المبدأين الأساسيين اللذين يقوم عليهما النظام الدستوري في إرتريا .

ويجب أن يقوم النظام السياسي في إرتريا علي الوطنية ، وهذا معناه حماية المصالح الوطنية وتمتين الوحدة الوطنية للشعب وحماية إستقلال البلاد وأن تشيد جميع المؤسسات السياسية علي أرضية وطنية وأن تكون مبرأة من كل الأحاسيس التجزيئية وتحت الوطنية وأن تكون منابر ترسخ وتمتن وحدة وتلاحم الشعب الإرتري .

ولا تكتمل الوطنية في ارتريا بدون العلمانية ، فاذا كانت مسألة حقوق ومساواة الاديان سياسة ثابتة ، فلابد من فصل الدين عن السياسة. فالدين لا يجب ان يكون اداة للسياسة ، ومسار نزاع واقتتال بين المواطنين ، وان تكون القاعدة هي التآخي والتاسمح بين الاديان في ارتريا . وعلى الارتريين جميعا المشاركة في السياسة والعمل لبناء وطنهم بوحدة وتماسك ودون اي تمييز ديني .

ويجب أن يقوم النظام السياسي على المبادئ الديمقراطية ، ومع أن الديمقراطية مفهوم قابل للتأويل والمناقشة ، فلايجب أن تفهم الديمقراطية بالتعددية الحزبية والمنافسة في الإنتخابات الدورية فقط . إن هذا الفهم الشكلي للديمقراطية يفقدها مضمونها التأريخي ويجعل منها ممارسة لا معنى لها .وإذا كنا سنأخذ الديمقراطية بمفهومها التأريخي الواسع والأعمق ، فنحن إذاً نتحدث بالأساس عن وجود مجتمع وحكومة تدار بمبادئ وأساليب ديمقراطية قائمة على وجود مؤسسات وثقافة وحكومة خاضعة لمحاسبة الشعب وتضمن مشاركته الحقيقية في صنع القرار السياسي .

لهذا علينا أن نتعامل مع مفهوم الديمقراطية وفق واقع مجتمعنا وتطوره التأريخي . وأن نأخذ الديمقراطية بمضمونها الجوهري وليس بمظهرها الخارجي . وإنطلاقا من واقع مجتمعنا فإننا لا نفهم الديمقراطية علي أنها تعدد الأحزاب وإجراء الإنتخابات المنتظمة وإنما كونها مشاركة الشعب الفعلية في تقرير قضايا مجتمعه ووطنه . إن الأحزاب السياسية ليست هنا موضع شك كتعبير عن التعددية السياسية و حق التنظيم والتعبير عن الرأي ، و الإنتخابات كإسلوب ديمقراطي شامل ، وإنما السؤال هو حول الفهم الخاطئ الذي يعتبر الديمقراطية مساوية لكثرة الأحزاب السياسية وإجراء الإنتخابات . إن هذا الفهم ضار جدا وخاطئ بالأساس ، والسبب هو أن وجود عدد كثير من الأحزاب السياسية وتسيير إنتخابات منتظمة في أي بلد لا يعني علي الإطلاق وجود ديمقراطية حقيقية ، كما أثبتت ذلك تجارب العديد من البلدان . وإذا أخذنا تجارب إفريقيا كمثال في هذا المجال ، كانت الأحزاب فيها للشرائح العليا القليلة العدد ، بمعني آخر (أحزاب طبقة الصفوة السياسية) التي تملي القرارات الفوقية على الشعب وتخدم المصالح الضيقة للأحزاب السياسية التي لا تمت الي الديمقراطية بصلة ولا تخدم تطور الدولة والمجتمع ، بل علي العكس ، بقيت تلك الأحزاب مجرد أدوات لأنظمة مستبدة فاسدة تخدم المصالح الضيقة لفئات قليلة في الداخل والخارج . وعلي هذا النحو أيضا لم تكن الإنتخابات أسلوبا لضمان حرية الإختيار السياسي بقدر ما أستخدمت وفي كل أنحاء العالم تقريبا كوسيلة للتآمر والتحايل علي القانون ، مما يثبت أن الإنتخابات أيضا ليست الأسلوب الأوحد والأمثل لضمان الممارسة الديمقراطية .

فإذا كنا نريد ديمقراطية حقيقية ، فلابد لنا أن نضع الأسس الصحيحة التي تقوم عليها ، وفي مقدمتها تشييد وترسيخ المؤسسات الشعبية – الأحزاب السياسية ، والإتحادات والتجمعات الشعبية المستقلة ، وأجهزة الإعلام والمنابر الحكومية الغير ممركزة . ولضمان مشاركة الشعب لا بد من وجود أطر مشاركة شعبية وحكومية فعلية تبدأ من أدني التجمعات السكانية الي أعلي المستويات في الوطن .وتكون الحكومة الوطنية مقيدة بالدستور ، خاضعة لمحاسبة الشعب ،

YPFDJ OAKLAND

محافظة علي الرقابة والتوازن الدقيق بين أجزائها الثلاثة ، التشريعية والتنفيذية والقضائية ، و السلطة فيها من الأدنى الى الأعلى قسمة لا مركزية. كذلك فإن إزدهارالمنظمات والإتحادات الشعبية والمهنية هو أيضا جانب هام من جوانب قيام مجتمع مدني منفصل عن الحكومة وموازن لها ، مثلما وجود صحافة مستقلة وموثوقة هو من أهم عوامل رقي وإزدهار الديمقراطية .بإختصار فإن قيام حكومة ديمقراطية ، و مجتمع مدني ، وصحافة مستقلة وموثوقة هي الدعائم الأساسية الثلاثة للديمقراطية . وهكذا تكون الديمقراطية ضمانة حيوية لتطور هذه الأعمدة الثلاث ، وترسخها كثقافة ديمقراطية في أوساط الشعب .

لكن هذه العملية الديمقراطية ، ليست بمشروع عين يتم في اعوام قليلة، باعتبارها عملية تاريخية طويلة . فتجربة الكثير من البلدان الاوروبية المتقدمة على مدى قرنيين ، اثبتت بأن ازدهار الديمقراطية وترسخها عملية طويلة ، متدرجة وشائكة . وفي الكثير من المجتمعات المتعددة التركيبة الاجتماعية مثل مجتمعنا ، والتي ما زالت في الطور الابتدائي من الرقي لديها من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعقد وتعوق تطور الديمقراطية ، ويمكننا في هذا السبيل ان نأخذ العبرة من تجارب افريقيا والعالم الثالث عموما . فهذه التجارب تؤكد لنا بأن الديمقراطية كثقافة ، وطريقة للتفكير والتنظيم ، واسلوب عمل ، تحتاج لأرضية اقتصادية واجتماعية ووطنية قوية ، تقوم عليها . واستناداً على مستوى التطورالذي بلغته بلادنا حتى الآن ، نجد اننا بحاجة لوضع الأسس التي نحقق بها التوافق والتوازن بين ممارسة الديمقراطية وعملية الحفاظ علي وحدتنا وإستقرارنا وإستكمال بناء وطننا اقتصاديا واجتماعيا . وتأسيسا علي هذا الفهم الواقعي نستطيع أن نضمن مستقبلا واعدا للديمقراطية في بلادنا . وبناء عليه فإن أهدافنا تتمثل في الآتي :-

١- إقامة نظام دستوري ، يحظي بمشاركة شعبية واسعة في إعداده والتصديق عليه ،يحترم الحقوق الإنسانية الأساسية وتكون أجهزته التشريعية والتنفيذية والقضائية مراقبة لبعضها ومتوازنة فيما بينها ، نظام يرسي حكم القانون في إرتريا .

٢- بناء حكومة وطنية ومجتمع قوي ، علي أسس دستورية تعجل من بناء الوطن وتضمن الوحدة الوطنية ، وتخلق الأرضية الصالحة لنمو

وتطور إقتصادي وإجتماعي مبني علي القاعدة الإجتماعية للمدينة والريف الواسع ، نظام يحقق التطور المتوازن المفتوح لمشاركة كل الفئات الإجتماعية ، يحترم حقوق مواطنيه ، مبرأ من الفساد ، يعطي الأولوية للمصالح الوطنية ، يصون الإستقلال وينمي الإجماع العام الوطني .

٣- بناء علي الدستور، السعي لتحقيق إحترام وتطوير ، حرية العقيدة، والصحافة والكتابة ، والتعبير عن الرأي ، والتنظيم السياسي ، والإجتماع والتظاهر ، والإعلام والعمل والتعليم ، والتحرر من الخوف والإضطهاد ، والمساواة أمام القانون .

٤- التأكد من أن النظام السياسي قائم علي وحدة وتلاحم الشعب الإرتري والمبادئ الوطنية المتجددة ، رافض لكل توجه أدني من المستوي الوطني ، وأنه نظام يطور المؤسسات الوطنية ويضمن العلمانية أساسا لكل النشاطات السياسية والمؤسسية .

٥- التأكد من أن النظام السياسي ، نظام ديمقراطي تعددي مشارك (Participatory) ، قائم علي مشاركة الشعب الكاملة في تقرير قضايا منطقته ووطنه ، نظام مبني من الأدني الي الأعلي علي أساس اللامركزية في السلطة ، نظام يحترم التعددية السياسية ، والإنفتاح ، والتحمل والمحاسبة ، والحريات الأساسية للتعبير والتنظيم السياسي .

٦- التأكد من ان النظام السياسي ، نظام تعددي (Multi - Party System) يضمن علي أساس من القانون فرص التنافس الديمقراطي السليم بين الاحزاب السياسية الوطنية .

٧ - العمل من أجل وجود قضاء قوي ومستقل ، وقيام مجتمع مدني يضم في طياته الإتحادات والحركات الشعبية (كإتحادات النساء ، والفلاحين ، والشباب ، والطلاب) والنقابات والإتحادات المهنية الأخري و المؤسسات غير الحكومية ، ومنابر إعلامية حرة ونزيهة ، ناقدة ومسؤولة، وغيرها من المؤسسات الديمقراطية .

٢- بناء إقتصاد قوي يستجيب لحاجات الشعب :

إن أي نظام سياسي عادل لا يمكن أن يكون دون إقتصاد عادل ومتطور. كذلك لا ديمقراطية سياسية بلا ديمقراطية إقتصادية

YPFDJ OAKLAND

وإجتماعية.

فالنظام الإقتصادي الذي نريد بنائه هو أساس النظام السياسي الذي نريد إقامته . فنوع النظام السياسي الذي نقيمه يصبح يوم وراء يوم رهينة نوعية النظام الإقتصادي الذي نبنيه . و لهذا فإن توافقهما أمر ضروري لا مفر منه . فالإقتصاد غير المتوازن وغير العادل لا يستطيع أن يكون أساسا لقيام نظام ديمقراطي عادل . كذلك أيضا لا يستطيع النظام السياسي الدكتاتوري المستبد غير العادل أن يبني إقتصاد متوازنا وعادلا .

وبغض النظر عن الرغبات والوعود السياسية ، و التمنيات الطيبة والضمير الحي ، تبقي العهود والنيات الطيبة بلا معني وعديمة الجدوي مالم تكن هناك ديمقراطية إقتصادية أساسها إقتصاد وطني قوي مبني علي توزيع متكافئ للثروة الوطنية موزع بالتوازن علي جميع مساحات الوطن مفيد ومشارك للجميع .

لقد دفع الشعب الإرتري تضحيات غالية ليس لشئ إلا ليؤسس عبر الإستقلال حكومته الخاصة ويحسن من مستوي معيشته وليتخلص من الفاقة والمرض والجهل ويقود حياة تليق بالإنسان وليورث مستقبلا أفضل لأبناءه وأحفاده . فلم يكن هدف ثورتنا إنجاز الإستقلال وحسب بل أيضا إيجاد إقتصاد متقدم يكون اساسا تقوم عليه العدالة الإجتماعية في إرتريا .

ولهذا فإن الإقتصاد الذي نبنيه في إرتريا لا بد وأن يتلائم ويتماشي مع النظام السياسي الديمقراطي الذي يشكل قاعدة يقوم عليها . وهذا يعني نظام إقتصادي ، يشبع حاجات الشعب ويحسن وضعه المعيشي ، قائما علي الإنتشار المتوازن في جميع أنحاء البلاد ، يعمل بقانون السوق ويشجع الإستثمار الخاص والمبادرة والتنافس الشريف ، ويحقق النمو المتوازن . بإختصار لابد أن يكون النظام الإقتصادي الذي نقيمه ضمانة لإرساء العدالة الإجتماعية .

فالعدالة الإجتماعية في الإقتصاد تعني :-

- ضمان قسمة منصفة للثروة الوطنية لتضييق الهوة الإقتصادية بين الأثرياء والمعدمين ، الأغنياء والفقراء ، وإتاحة الفرص المتكافئة لكل المواطنين .

- العمل لتضييق هوة التطورالكائنة بين المدينة والريف وبين المركز والاطراف (center & periphery) وخلق إنتشار متوازن ومنصف للإقتصاد في جميع أنحاء البلاد .
- خلق تطور إقتصادي غايته الأساسية إشباع حاجات الشعب .
- خلق الظروف الملائمة التي تتيح للإنسان أن يجد عائد جهده وعرقه، وتحسين حياته ويلقي إحترامه و كبريائه بعمله .
- ضمان مشاركة الشعب وخاصة الغالبية العظمي المضطهدة والمنسية في تقرير القضايا الإقتصادية علي مستوي منطقته والوطن علي إتساعه.
- الديمقراطية الإقتصادية : بمعنى إرساء قاعدة ومبدأ التطورمن الشعب بالشعب وللشعب .

كيف يحل تاريخيا الصراع والهوة الكائنة منذ القدم بين الأغنياء والفقراء في المجتمعات الإنسانية ؟ وهل بالإمكان إيجاد مجتمع مثالي عادل ينتفي فيه الظلم والإضطهاد تماما ؟ هذه الأسئلة ظلت منذ زمن بعيد تحير تفكير وعقول العلماء ، ولم تجد حتي الآن الإجابات الشافية. وقد ظل بنو البشر علي مر العصور والأجيال يسعون دون ملل للرد عليها . ومن الطبيعي جدا أن تثار هذه الأسئلة في بلادنا الفتية من جديد . وبرغم أننا لانسعي لأن نوجد مجتمعا مثاليا في إرتريا ، إلا أنه من مسؤولياتنا الأولية أن نسعي لخلق مجتمع عادل لتخليص شعبنا من حياة الإضطهاد والمرض والجهل التي خلفها الإستعمار وأن نحسن ظروف حياته وأن نعمل لتضييق الهوة الكائنة بين الأغنياء والفقراء من شعبنا وأن نلغي التناقض ونضيق الشق الكائن بين الريف والحضر . فالعدالة الإجتماعية هي الطريق العملي المؤدي الي مجتمع عادل ينتفي فيه الفقر والجهل والمرض وأن يخلق إقتصادا وثقافة متطورة .ولكن ألا تتناقض العدالة الإجتماعية والديمقراطية الإقتصادية مع حجم النمو الإقتصادي ؟وهل يمكن تحقيق العدالة الإجتماعية والنمو الإقتصادي معا؟ من الخطأ الإعتقاد بأن كليهما لا يتفقان .فإذا أريد للنمو الإقتصادي أن يحقق تطور إجتماعي وإقتصادي فلا بد أن يكون مفيدا لكل قطاعات الشعب ويحسن حياتهم المعيشية ويضمن التوزيع العادل والمنصف للثروة الوطنية . وإلا لا يكون هناك تطور وإنما نمو

VERIFIED OAKLAND

كمي وحسب. فالعدالة الإجتماعية لا تعيق النمو الإقتصادي بل ترفع من مستوي مشاركة الشعب و تدفع بالتطور الإقتصادي نحو الإتجاه الصحيح . وبالمقابل أيضا ، فقد أثبتت تجارب شعوب كثيرة بأن النمو الإقتصادي بأي أسلوب وأي إتجاه هو طريق مسدود وفاشل . وتكون نتائجه الأخيرة ضارة ليس بالوطن والشعب وحسب بل أيضا بمصالح القلة من المجموعات التي إعتقدت أنها ستربح منه ، ويؤدي بالبلاد الي أزمات حادة وعدم الإستقرار .

وعليه ؛ لا بد لنا في إرتريا أن نختار الطريق الذي يضمن لنا العدل الإجتماعي والتطور الإقتصادي .ولهذا يمكننا أن نطرح السياسات الآتية كحجر أساس لهذا الطريق .

أولا : دور الحكومة - تخلق الحكومة الأجواء المناسبة للتطور الإقتصادي وتضع الإستراتيجيات والسياسات الفاعلة وتنشط الطاقات البشرية وتضمن الإستخدام المنصف للبيئة والثروة . وإذا كان الهدف هو أن تكون السوق في خدمة الإنسان وليس العكس ، فمن الضروري جدا ، أن تدخل وتطبق الحكومة سواء في المرحلة الإنتقالية و بعدها ، قوانين ووسائل رقابة تخدم المصالح الوطنية وتساعد الاقتصاد الوطني علي النمو .

فالحكومة يجب أن تكون الدافع بتطور الإقتصاد وخاصة في هذا الوقت الذي يعاني فيه إقتصادنا من الدمار ولابد أن توجه إقتصاد إعادة البناء في بلادنا بصورة مباشرة . ومن مسؤوليات الحكومة أن تضع وتوجه البرامج التي من شأنها تأهيل وتعليم ضحايا الحرب من المقاتلين وأسرهم ، والمعوقين ، والأطفال اليتامي ، واللاجئين ، والنازحين ، وتحويلهم الي طاقة حيوية في تنمية الإقتصاد الوطني وإعادة البناء .

إن القبول بدور الحكومة الفعال لا يعني علي الإطلاق هيمنتها الكاملة على الإقتصاد .ولابد أن يكون الإقتصاد الإرتري إقتصادا مختلطا خاصا وحكوميا ، إقتصاد السوق (Market Economy) وليس إقتصادا موجها (Command Economy) . وإذا كان الإقتصاد الخاص سيلعب الدورالرائد فمن واجب الحكومة أن تمهد الأرضية الصالحة له . ولا بد أن تكون العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص علاقة تعاون وتكامل وليس علاقة صراع ونزاع .

ثانيا : تشجيع القطاع الخاص -لقد ورثنا من الإستعمار قطاعا خاصا مهدما كغيره من القطاعات الإقتصادية الأخرى . وعليه ، فإن على القطاع الإقتصادي الإرتري الخاص أن يبدأ بأساس جديد . ولكي يتطور ويلعب دوره القيادي لا بد وأن يكون حرا ونشطا ومنافسا ينطلق من الثقة بالنفس ومسلح بوسائل الإقتصاد الحديث . وبحكم أن إرتريا لاتستطيع أن تبعث الحياة في إقتصادها المهدم وتطوره بإستثمارات الرأسمال الوطني فقط ، فلابد لها أن تتبع سياسة إقتصادية مبنية علي السوق والملكية المستقلة (Free Enterprise) .

ثالثا : الإعتماد علي النفس ومشاركة الشعب - تقوم إستراتيجيتنا للتطور الإقتصادي بالأساس علي الإعتماد علي النفس والمشاركة الشعبية .فتطوير طاقاتنا البشرية والطبيعية لابد أن تكون مصدر وقاعدة تطوربلادنا الإقتصادي .وعلينا أن نضع الثقة على قدراتنا وطاقاتنا الذاتية ونرتكز عليها بالأساس .ولئن كانت حاجتنا الي الرأسمال والإستثمار الخارجي مسألة لا غني عنها فمن الضروري أن تكون لنا إمكاناتنا المحلية أولا لكي نستفيد من المساعدات والإستثمارات الاجنبية.وأن إمكاناتنا الخاصة لا يمكن أن تنمو بدون الإعتماد علي النفس والمشاركة الشعبية الفاعلة .فالإنسان في إرتريا هو أكبر رأسمال نملكه . فإذا تسلح شعبنا بالعلم والتكنولوجيا وإزدادت قدراته المنتجة فسوف يؤمن نموا متواصلا لنفسه. ولهذا يجب أن يحتل الإنسان مكانة بارزة في إقتصادنا .ولايجب أن ننسي الأهمية البالغة التي تحتلها البرامج التعاونية والتنموية التي ينشؤها الشعب في تعزيز مشاركته وخلق إقتصاد معتمد علي الشعب .

رابعا : تطوير الزراعة ، والصناعة ، والتجارة وغيرها من أقسام إقتصادنا الأخري . وبإستراتيجية الحكومة المنسقة لإقتصاد القطاعين الحكومي والخاص ومشاركة الشعب ، نستطيع أن نطور الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات في بلادنا . فإقتصادنا اليوم في حالة دمار شامل . وأن إحيائة وتطويره سوف يكلفنا الكثير من الجهد والعمل. ولكي نخلق إقتصادا قويا علينا أن ندخل سياسات عملية

YPFDJ OAKLAND

ومثمرة في جميع قطاعات إقتصادنا ، وندفع بإمكاناتنا وقدراتنا ونشجع المبادرة والتنافس ، ونعزز من مشاركة شعبنا من خلال تزويده بالمعرفة والخبرة وإذكاء أعماله المنتجة . فإذا لم نخلق إقتصادا متطورا في بلادنا فسوف لن نجعل من إرتريا موطنا للعدل والرخاء .

ولهذا فإن أهدافنا تتمثل في :-

١- بناء إقتصاد وطني قوي درجة بدرجة أساسه الزراعة والصناعة والتجارة وقطاعات خدمات قادرة علي توفير إحتياجات الشعب ، وينمي الإمكانات الداخلية ويوظف الثروات الطبيعية والبيئية للبلاد بوعي ومسؤولية ، قائم على اقتصاد السوق والملكية المستقلة .

٢- العمل لجعل إستراتيجية إرتريا للتطور الإقتصادي تقوم علي العدالة الإجتماعية والديمقراطية الإقتصادية .

٣- وضع وتنفيذ برامج لإحياء وتطوير إقتصادنا الذي هدمته الحرب وكذلك لتحسين معيشة من تضرروا من الحرب ونزحوا وتشردوا من قطاعات شعبنا وإعادة تأهيلهم وإتاحة الفرصة لهم ليلعبوا دورهم البناء في الإقتصاد الوطني .

٤- التأكد من أن الحكومة تعمل باستقلالية وتلعب الدور المشجع وتخلق الأجواء المناسبة لتنمية إقتصاد وطني قوي وتضع المصالح الوطنية في المقدمة وأنها مبرأة من الفساد والديون التي تئن تحت وطأتها حكومات كثيرة .

٥- تشجيع القطاع الخاص الديناميكي المنافس الواثق الخطي العامل بالأساليب الحديثة ليلعب دوره المطلوب في الإقتصاد الإرتري .

٦- التأكيد من أن إستراتيجية الإقتصاد الإرتري تقوم على القدرات الذاتية وتعزيز المشاركة الشعبية .

٧- تشجيع التعاون الإقتصادي الدولي والإستثمار الخارجي في إطار سياسة الإعتماد علي النفس .

٣ - تطوير ثقافة وطنية متقدمة :

الثقافة الوطنية المتطورة هي نتاج إقتصاد متقدم ونظام سياسي متحضر . فلا وجود لمجتمع متمدن دون ثقافة متقدمة .

ولقد كان للثقافة التي طورتها الثورة دورا أساسيا لكي تصل إرتريا للإستقلال والسلام اللذين تنعم بهما اليوم . ولولم نتجاوز صراع المستوي دون الوطني ، وخلافات التجزأة ، ونحافظ علي الجميل والمتقدم من ثقافات شعبنا المتنوعة ، ولو لم تبدأ ثقافة وطنية واحدة وموحدة في النمو لفقد نضالنا توجهه وبعده الوطني ولإندثر . ولولم تكن هنا ثقافة الثورة المؤسسة علي سمات ومميزات الإعتماد علي الذات والثقة بالنفس، والصمود ، وحب الوطن ، والإبداع ، والبطولة و الإفتداء ، ولو لم يرتضها الإنسان المناضل ثقافة له لما إنتصرنا بالتأكيد .

إن الثقافة التي بدأت تنمو في الثورة تطورت من خلال تجربة القبول والرفض . فالثقافة الإرترية الموروثة ثقافة غنية ، ومنها إستخلصت الثورة الجميل وطورته وتخلصت من الجوانب السلبية وأبعدتها . كما إستفادت من الثقافة العالمية بنفس النهج وفتحت الباب علي مصراعيه لتفاعل ثقافتنا مع الثقافة الإنسانية . وهكذا لا بد أن تتطور ثقافتنا اليوم أيضا بالضم والرفض .

فالثقافة الغنية لشعبنا لايزال لديها الكثير مما لم نسبر أغواره ، وعلينا أن نعمق معرفتنا به ونختار منه الأفضل والجميل ونطوره . ومن الضروري أن نستند علي ثقافتنا ونحترم إرثنا وتراثنا ونشارك في مجالات التبادل الثقافي والتراثي علي المستوي العالمي .

فالشعب الذي لايحترم تراثه الثقافي شعب مفلس . لقد سرق الإستعمار ثقافات الشعوب التي إستعمرها وعمل لطمس هويتها . وحتي بعد تصفية الإستعمار وإستقلال الشعوب ، وخاصة في كثير من بلدان إفريقيا فإن المستعمرين الجدد من الوطنيين إستهزأوا بتراثهم الثقافي الموروث وأنكروه وإنجروا خلف الثقافة الغربية وصاروا يقلدونها ، بدلا من إحترام وصون ثقافاتهم والعمل لتطويرها ، وكان بالنتيجة أن بقيت شعوبهم وأوطانهم ضحية للتخلف والفقر الثقافي

YPFDJ OAKLAND

بحكم أن هذا الإنحلال الثقافي يؤدي الي طريق مسدود .

وبعكس ذلك فإن الشعوب التي حافظت علي تراثها وثقافتها وهويتها وطورتها ، مثل بلدان شرق آسيا التي إستفادت من الثقافة العالمية وإختارت المفيد والجميل من الثقافة الغربية ، إستطاعت أن تخلق مجتمعات متقدمة ومتحضرة .

كذلك نحن الإرتريون علينا أن نحافظ علي توازننا الثقافي . فإذا ضيعنا توازننا الثقافي ، أضعنا وخنا جذورنا وتأريخنا ، وبالنتيجة وكما أثبتت تجارب الشعوب الأخري سنصبح بلا هوية ونتعرض للغزو والعبودية الثقافية . وحتى لا نقع فريسة للغزو الثقافي الأجنبي بالتقليد والنقل الأعمي للثقافات الأجنبية ، علينا أن نحافظ على هويتنا الثقافية وخاصة تلك التي أثريناها وإزدهرت كثقافة وطنية جديدة ونضيف اليها ونجعل منها أساسا للمجتمع الجديد الذي نصبو اليه .

ولكي نجعل بلادنا إرتريا موطنا للثقافة المتطورة لابد وأن نسلك الطريق السليم نحو تلك الغاية . فالثقافة التي نريد في إرتريا ليست الثقافة المظهرية البراقة التي تنطفئ وتندثر في زمن قصير وإنما ثقافة عميقة الجذور راسخة متواصلة ومتجددة أبدا . إذا لابد أن ندفع بإتجاه إزدهار ثقافة وطنية متحررة تستقي وتثري من مكنونات الثقافات الإنسانية العالمية المتطورة ، وفي كل مجالات الفنون والآداب ، كالموسيقي والغناء والرسم والنحت والكتابة . كذلك نحن بحاجة الى الوعي واليقظة الثقافية حتي لا نضيع تراثنا في الأخلاق والسلوك السمح لمجتمعنا والمتمثل في حب الشعب والترابط الأسري والتعاضد والتكاتف والتعاون في السراء والضراء ، ولا نبدلها أو نعرضها للقضم والإنحلال تحت تأثيرقشور ما يسمى بالحداثة التي تنمي الفردية والأنانية. فالثقافة التي إنتصرنا بها في نضالنا ثقافة الإعتماد علي الذات كالأمانة والشهامة والصمود ، والوحدة الوطنية ، والتضامن المبنى على المساواة بين الرجل والمرأة ، وحب العمل والإبداع والوفاء .. وغير ذلك لابد من إزدهارها لتبقي متوارثة عبر الأجيال .كذلك ذكري شهدائنا يجب أن تبقي عبر الأجيال متقدة في قلوبنا ووجداننا كأساس لكياننا ووطنيتنا . ولاننسي أن الحفاظ علي ثقافتنا لا يعني التقوقع والدفاع السلبي المحافظ وإنما تطويرها بالعمل الإيجابي البناء والإبداع الثقافي المتفاعل .

لهذا فإن أهدافنا الثقافية تتمثل في :-

١- تطوير ثقافة إرترية وطنية تنبع من تراث شعبنا الثقافي المتصل بالثقافة الجديدة التي طورناها أثناء نضالنا التحرري وإعتمادا علي التراث والتأريخ المستخلص من التنوع الثقافي لشعبنا وبالإستفادة والإستلهام بوعي من ثمرات الثقافة الإنسانية العالمية .

٢- تطوير ثقافة ديمقراطية تقوم علي التفكير العلمي والمساواة ، والمشجعة لتطور العلوم والتكنولوجيا والفنون والرافضة للفكر التجزيئ المؤسس على الأحاسيس الضيقة المتخلفة والأدنى من الوطنية .٣. جعل الموروثات الثقافية الجميلة والمتقدمة لشعبا أساس تطورنا الثقافي وتنقية الرديئ والضار والمتخلف منها ولفظه وإبعاده .

٤- الإستفادة من ثقافات الشعوب الأخري والإنتقاء منها ما يلائم ويساعد ثقافتنا على التطور والثراء وإقامة علاقات تعاون ثقافي علي أساس المساواة والإحترام المتبادل .

٥- العمل لإجراء البحوث والدراسات في جميع ميادين الثقافة والتراث والعادات واللغات الإرترية وإثرائها وتطويرها .

٦- إجراء الدراسات والأبحاث حول الآثار التأريخية للشعب الإرتري والحفاظ عليها .

٧- العمل علي تدوين تأريخ أبطالنا الشهداء كجزء مهم من تراثنا وكأساس لوطنيتنا وجعل ذكراهم مبعث فخر وعزة يتوارثها الأحفاد جيلا بعد جيل .

٨- العمل علي صيانة وحفظ آثار وتأريخ حرب التحرير الوطني لتبقي علي الدوام ذكري عزيزة تتناقلها الأجيال .

٩- بذل الجهد لصون وتطوير القيم والأخلاقيات التي إنتصرنا بها في نضالنا التحرري كالإعتماد علي الذات ، والوطنية ، وحب الشعب والحق والعدل ، والمساواة بين الرجل والمرأة ، ، والعمل ، والصمود ، والوفاء وغيرها من السمات الحميدة كأرضية لثقافتنا الوطنية .

١٠- العمل لخلق حياة ثقافية وطنية ديناميكية متحضرة بعيدا عن التقليد والنقل الأعمي للثقافة الأجنبية ونبذ الإنجراف وراء الموضات وقشور الحضارة بحجة الحداثة والتجديد .

YRFDJ OAKLAND

١١- النضال من أجل خلق إنسان إرتري ذو أخلاقيات وسلوك متحضر وثقافة وطنية عميقة .

٤ - التوزيع المتوازن للخدمات الإجتماعية الكفؤة:

لقد ظلت إرتريا تعاني من الخدمات الإجتماعية المتدنية في التعليم ، والصحة ، وغيرها من الخدمات . ولاتزال غالبية شعبنا بحاجة ماسة للخدمات الإجتماعية الضرورية . ولا تتجاوز الخدمات الشحيحة المتوفرة حدود المدن وضواحيها ناهيك أن تعم كل الوطن . ولقد ضاعف من ثقل حجم المشكلة عدم الإنتشار المتوازن للخدمات الإجتماعية علي قلتها .

فالتعليم أساس التطور . وإن إتاحة فرصة التعليم لكل مواطن يعني إتاحة الفرص المتكافئة في التطور للجميع . ولكي يتخلص شعبنا من براثن الأمية والجهل ويرتقي في سلم المعرفة والفنون الحديثة ويعزز طاقاته الإنتاجية لابد من نشر التعليم على إمتداد الوطن وتيسيرسهولة الحصول عليه . فالتعليم حق أساسي لكل مواطن . ولهذا لابد من توسيع رقعة إنتشار التعليم وخاصة في الريف الذي ظل محروما منه. كذلك يجب أن يكون لنا نظام تعليمي ومناهج متطورة تعزز وتخدم الوحدة الوطنية ويزود شعبنا بمناهل العلم والمعرفة الحديثة . وبغير التعليم لانستطيع أن نبني إرتريا ونرسي دعائم الديمقراطية والعدالة .

إن أكبر ثروة نمتلكها هي طاقاتنا البشرية . ولهذا علينا ان نولي الأهمية الأولي لتطويرها . وأن إنتشار التعليم النظامي هو احد جوانبها . إضافة الي أن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لابد وأن تقدم دورات تعليمية تأهيلية وتدريبية متواصلة في كل قرية وتجمع سكاني وبذل الجهد لتنمية الخبرة والمعرفة لدي المجتمع بأسره.

الخدمات الصحية أيضا جانب آخر مهم . فمن الواجب أن يجد كل مواطن الخدمات الصحية الأساسية سواء في المدن أو الريف . ولا بد أن تكون الخدمات الصحية منتشرة في جميع أنحاء بلادنا . كذلك فإن إعطاء دروس التوعية الصحية والمعرفة الوقائية من الأمراض أمر ضروري .

ومن حق شعبنا أيضا أن يجد المياه الصحية ، والمأوي ، وخدمات النظافة ووسائل الإتصال وغيرها من الخدمات .

ولكن توفير ونشر الخدمات الإجتماعية باهظ التكاليف . ولئن كانت الحكومة مسؤولة من توفير وإيصال كل الخدمات الإجتماعية بكفائة ووفرة في جميع أنحاء البلاد إلا أن العبء كله لايجب ان تتحمله الحكومة وحدها ، وعلي الشعب بكل تجمعاته ومختلف القطاعات الخاصة والمنظمات غير الحكومية أن تتحمل قسطها في ذلك .

ولهذا فإن أهدافنا في هذا المجال تتمثل في :-

١- العمل علي توفير الخدمات الإجتماعية الكفؤة والمتوازنة للشعب الإرتري .
٢- نشر تعليم وطني متوازن قائم علي نظام تعليمي كفؤ يخدم ويعزز الوحدة الوطنية .
٣- محو الأمية من أوساط الشعب الإرتري .
٤- تشجيع التعليم العالي والمتوسط والتعليم المهني والتأهيلي المتواصل الذي تقدمه المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في كل قرية .
٥- ضمان الإنتشار المتوازن للخدمات الصحية الكفؤة .
٦- السعي لتوفير خدمات المياه ، والمأوي ، النظافة ، ووسائل الإتصالات للشعب .
٧- تشجيع مشاركة الشعب والقطاع الخاص للإسهام في نشر وتوسيع الخدمات الإجتماعية الضرورية .

٥ - الحقوق الإجتماعية :

نحن اليوم نناضل من أجل أن نجعل إرتريا موطنا يحترم فيه كبرياء الإنسان وحقوقه الإجتماعية . وخاصة الحقوق الإجتماعية للنساء والعمال والأطفال واللاجئين والمعوقين وغيرهم من المحتاجين للعون والرعاية .

YPFDJ OAKLAND

إن مسألة حق المرأة سؤال إجتماعي كبير . فالمجتمع الذي لا يحترم حق المرأة مجتمع ناقص الحرية . ففي سنين الثورة حدث تغير كبير في وضع المرأة . فالمرأة الإرترية التي كانت تعتبر ضعيفة وقاصرة وظلت تعاني الأمرين تحت وطأة الرجل تحولت بفضل الثورة الي طاقة كبيرة ومناضلة جسورة . ولولا مشاركة المرأة لما إنتصرت ثورتنا . ولكن هذا التغيير العظيم الذي حدث في وضعية المرأة الإرترية حتي الآن ، وبرغم أنه طفرة لا يستهان بها لا يجوز المبالغة فيه ، حيث لازالت المرأة الإرترية أسيرة الإضطهاد الأبوي ، ولازالت أيضا لم تحقق المستوي التعليمي والمعرفي الذي يؤهلها للعب دورها المطلوب في المجتمع .

إن المرأة الإرترية بحاجة ماسة الي مواصلة طريقها الطويل الذي بدأته في زمن الثورة تحت شعار " المساواة بالمشاركة في العمل " . وعليهن بتنظيم أنفسهن في إتحاد قوي للدفاع عن حقوق كل النساء وخاصة أولئك الغالبية العظمي من النساء الفقيرات في الريف والمدن ، وأن يناضلن من أجل تغيير جذري في حياتهن المعيشية بتسليحهن بالعلم والمعرفة والمهارات الفنية وتحويلهن الي مواطنات منتجات . ولايجب أن يكون في إرتريا مكانة مخصصة للرجل لا تبلغها المرأة ، بل وأن تعزز مكانة المرأة في الأسرة والمجتمع ككل . كذلك اليوم لا تستطيع إرتريا أن تبلغ مدارك التطور والرقي مالم توظف طاقات المرأة التي إنتصرت بها ، أو دون أن تحتل المرأة الإرترية من جديد مكانتها التي تبوأتها في النضال .

ان التضامن الكفاحي المبنى على المساواة بين الرجل والمرأة الذي احدث المعجزات في نضالنا التحرري ، لابد وان يعزز ويصبح القاعدة التي تقوم عليها ارتريا الجديدة ، بل وان تكون ارتريا وطن يبنيه كلا الجنسين بمساواة وتضامن ويعيشان فيه باطمئنان .

لقد إنتصر نضالنا الوطني بالإعتماد علي تأييد ومساندة العمال والفلاحين والرعاة . وكان لمساندة هذه القوى الإجتماعية لثورتنادوره الحاسم . وإذا كنا نريد لإرتريا أن تتطور إقتصاديا لابد أن تكون وطنا يصان فيه حقوق العمال ، وطنا يفخرون به بعملهم ويطورون فيه كفاءتهم ومهاراتهم يرفعون فيه من إنتاجيتهم بإستمرار وطن يعيشون ويعملون فيه براحة وإطمئنان . ولابد أن تضمن حقوق العمال في الإجازات والعمل

والتعليم والحياة المعيشية ، وأن يشجعوا لتأسيس إتحاداتهم ونقاباتهم التي تحمي حقوقهم وتدافع عنها . كذلك لابد من مساعدة وإعانة الفلاحين والرعاة لتطوير أساليب الزراعة والرعي الحديثة ، وتحسين مستوي معيشتهم ، وتشجيعهم لإقامة إتحاداتهم وتجمعاتهم التعاونية الإنتاجية والدفاع عن حقوقهم وإسماع صوتهم .

إن إرتريا لن تكون بلدا تتعذب وتشقي فيه الطفولة . وعلينا في المقدمة توفير الرعاية والتنشأة الصحية اللازمة للعشرات الألوف من أطفال الشهداء واليتامى ، وضمان سبل الحياة الكريمة ووسائل الصحة والتعليم والعطف والمحبة والسلامة والأمان لهم وحماية القيمة الإنسانية للطفولة . كذلك لابد من خلق الأجواء الملائمة وتقديم المساعدة الضرورية لمعاقي حرب التحرير وغيرهم من مستضعفي المجتمع وأسر المقاتلين الأحياء والشهداء واللاجئين والنازحين ليساهموا بدورهم في بناء وتطوير وطنهم .

ولهذا فإن أهدافنا في هذا المجال هي :-

١- العمل لضمان وإحترام الحقوق الإجتماعية الأساسية في إرتريا .
٢- إحترام حقوق المرأة .
٣- السعي لتحقيق مشاركة النساء الإرتريات على قدم المساواة مع الرجل في جميع المجالات وضمان حق الأجر المتساوي للعمل المتساوي لهن وتشجيعهن لإقامة إتحادهن والدفاع عن حقوقهن .
٤- إحترام حقوق العمال وتشجيعهم لتطوير إتحاداتهم ونقاباتهم التي تدافع عن حقوقهم .
٥- تأييد وتشجيع الفلاحين والرعاة لكي ينظموا في إتحادات ويقيموا تعاونيات ترفع من مستوي معيشتهم وتدافع عن حقوقهم .
٦- ضمان وحماية حقوق الطفولة والنشء .
٧- توفير الرعاية والنشء الصحي لأطفال الشهداء وغيرهم من اليتامي .
٨- خلق الظروف المناسبة لتأهيل معوقي حرب التحرير وغيرهم من المعوقين وأسر المقاتلين الأحياء والشهداء واللاجئين والنازحين وتهيئة المناخ الذي يمكنهم من الإعتماد على أنفسهم وتعزيز مشاركتهم في

WPRDJ ONLINE

بناء وتطوير وطنهم .

٩- ضمان حقوق المسنين والحفاظ علي العادات السمحة لمجتمعنا التي تحترم وترعي المسنين.

٦- ضمان الأمن والدفاع الوطني :

لقد إنتصرنا في النضال لأننا بنينا جيشا شعبيا ذا علاقة وإرتباط قوي بحياة الشعب ، واع لأهدافه السياسية ، وفي ومنتج . فالجيش الشعبي لم يكن جيشا نظاميا وإنما جيشا متطوعا . أما الآن فلابد من تأسيس جيش نظامي وطني يكون الجيش الشعبي نواته المؤسسة .

ومن المؤكد أننا الآن بحاجة الى قوة دفاع أمن وشرطة قادرة ورادعة ، تحمي إستقلال وسيادة البلاد وتذود عن الوطن ، وتحافظ على السلام والإستقرار .

وعليه ، يجب أن تنبني عقيدتها الأمنية والدفاعية على الشعب. فالأمن الذي نريد ليس أمن الأرض فقط وإنما ايضا أمن الشعب وسلامته . ويجب على الشعب أن يشارك في حماية الوطن . ولهذا علينا أن نؤسس جيشا وطنيا وأمنا وشرطة يعملان بالتعاون مع الشعب.

فإذا كانت مؤسسات الجيش والأمن والشرطة مثلما في تجارب بلدان كثيرة ، منعزلة عن الشعب ، وفوق القانون ، وأداة تهديد ورعب ، يكون ضررها لاقياس له . فعندما تحوات الجيوش والمؤسسات الأمنية في تلك البلدان الي أداة في أيدي مجموعات قليلة من أصحاب الثروة والسلطة وخادمة للمصالح الأجنبية ، جعلت من بلدانها ضحية إنقلابات ونظم عسكرية مستبدة وما شابهها من كوارث .

فمؤسسات الأمن والجيش يجب أن تكون خادمة للشعب والمصالح الوطنية ، حامية لسلامة المجتمع ، متقيدة بالنظام والقانون ومتحلية بالمسؤولية والوضوح ، وخاضعة للمحاسبة . وفي إرتريا يجب أن يكون الجيش الوطني والأمن والشرطة مؤسسات وطنية وإمتدادا لتراث وتقاليد الجيش الشعبي ، خادمة للشعب ، ملتزمة ومقيدة بالدستور منتجة ومشاركة في حل ضائقات المجتمع ، واعية ووفية ، تتمتع بخبرات مهنية وكفائة تنظيمية عالية .

ولهذا فإن أهدافنا في هذا المجال هي :-

١- العمل لجعل عقيدة الدفاع والأمن وطنية ومبنية علي الشعب .

٢- إقامة جيش وطني ومؤسسات أمن وشرطة كفؤة تخدم الشعب والوطن ملتزمة ومقيدة بالدستور خاضعة للمحاسبة وتعمل بوضوح وتلتزم بالقانون .

٣- التأكيد على أن الجيش الوطني ومؤسسات الأمن والشرطة تتحلى بتراث وتقليد الجيش الشعبي ، منتجة ومحبة للشعب والوطن ، وفية وقوية ، تحترم وتحمي النظام والقانون .

٤- العمل لتسليح الجيش الوطني والمؤسسات الأمنية بالخبرة المهنية والكفائة التنظيمية لتأدي رسالتها كما ينبغي .

٥- جعل الخدمة الوطنيةواجب إلزامي علي كل مواطن لضمان مشاركة كل المواطنيين في الدفاع عن الوطن .

٧ - التعاون الإقليمي والدولي :

إن سياستنا وعلاقاتنا الخارجية التي هي إمتداد لسياساتنا الداخلية ، يجب أن تؤسس علي قاعدة مصالحنا الوطنية ، ومن أجل السلام والإستقرار في منطقتنا والعالم ، وعلي أساس التعاون الشامل في جميع المجالات مع الحكومات والشعوب ، أي أن تبنى سياستنا الخارجية على مبادئ السلام وعدم الأنحياز.

وأولا وقبل كل شئ لابد أن نقيم علاقات تقوم علي المصالح المشتركة والتعاون وحسن الجوار والسلام مع جيراننا ومنطقتنا . وبإعتبار السلام والإستقرار لا يتقيدان بالحدود ، علينا توفير الضمانات الضرورية للسلام والإستقرارالذين تنعم بهما بلادنا ، ولهذا لابد لنا بالمقابل أن نسعى ونبذل الجهد من أجل تأمين السلام والإستقرار في منطقتنا والعالم .

إن العزلة عن المحيط والعالم لا تساعد على تحقيق التقدم الإقتصادي والثقافي . ولا خيارا آخرا لإقامة علاقات التعاون الشامل مع المنطقة والعالم من أجل التطور الإقتصادي والثقافي . ولهذا لابد أن

YPFDJ OAKLAND

تكون سياستنا الخارجية مع البلدان الأخرى مبنية على أساس مالهذا التعاون من مردود إيجابي على نمو وتقدم إقتصادنا وثقافتنا .وستعمل إرتريا من أجل سلام وإستقرار الشعوب ومن أجل الوفاق والتعاون العالمي . ولا تسعي في سبيل ذلك مع الحكومات فقط بل ستعمل أيضا لإزكاء وتحقيق الأخوة والمساواة والتعاون بين الشعوب .

إن إرتريا اليوم دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في الأسرة الدولية والمنظمات الإقليمية والعالمية ، ولهذا ستلعب دورا نشطا في المجتمع الدولي ومنظماته ملتزمة بكل القوانين والأعراف والمواثيق .

ولهذا فإن أهدافنا في هذا المجال هي :-

١- إتباع سياسة السلام وعدم الإنحياز القائم على إحترام الإستقلال والمصالح الوطنية .

٢- إقامة علاقات سياسية وإقتصادية إبتداء بجيراننا ومحيطنا بغض النظر عن الأنظمة الإجتماعية ، علاقات قائمة على إحترام سيادة وإستقلال الدولة ووحدة أراضيها ، وعدم الإعتداء والغزو وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والعمل من أجل المنفعة المشتركة والمساواة .

٣- إقامة علاقات تضامن وأخوة وسلام ومساواة وتفاهم مع كل الشعوب بغض النظر عن إختلاف التأريخ والثقافة.

٤- بذل الجهد من أجل السلام والإستقرار في منطقتنا والعالم .

٥- تطوير علاقات التعاون الإقتصادي والثقافي مع كل الدول لتعجيل إزدهار وتطور إقتصادنا وثقافتنا .

٦- الإلتزام بالإتفاقيات التي توقعها إرتريا .

III - المبادئ التنظيمية

YPFDJ OAKLAND

III - المبادئ التنظيمية

ماذا يجب أن تكون المبادئ التنظيمية للحركة السياسية التي ستناضل في ظل السلام والإستقلال ولإنجاح الأهداف التي شرحناها بالتفصيل أعلاه ؟ إن الرد التفصيلي علي هذا السؤال سيكون متروكا لدستور الحركة ، وتكون الأفكار الأساسية التي يقوم عليها كالآتي :

١- جبهة ذات قاعدة عريضه :

آخذين في الإعتبار عدم وجود تجربة غنية سابقة في مجال ممارسة التعددية الحزبية في بلادنا ، فلابد ان لا تكون الأهداف العريضة للجبهة وتشكيلها ، كأي حزب ضيق محصورفي فئة إجتماعية محدودة أو طبقة معينة أو جبهة تضم العناصر الوفية الملتزمة فقط بل مثلما في زمن نضال التحرير سوف تكون تنظيما واسع القاعدة يحتضن كل الوطنيين الإرتريين الذين يريدون الخير لإرتريا . وإذا كان على الجبهة أن تستعد للتنافس بسلام مع الأحزاب في وقت إعلان القانون الذي يجيز قيام الأحزاب ، فمن الواجب إذا أن يكون برنامجها وشكلها التنظيمي وأسلوب عملها إطارا قادرا علي إستيعاب كل الوطنيين الذين يرغبون في النشاط السياسي من أجل وحدة وسلام ورخاء إرتريا . وكونها تنظيما واسعا يضم الجميع لابد أن تكون مثالا لوحدة الشعب الإرتري وضمانة أكيدة لهذه الوحدة . وان تصبح مركز الجاذبية في وطننا وضمانة للسلام والاستقرار ، والتقدم والبناء الوطني ، وارضية خصبة للديمقراطية السياسية الحقة .

٢- جبهة مشاركة ذات حياة داخلية ديمقراطية :

وإذا كانت حركتنا هذه ستكون إطارا ناجحا يحتضن كل الوطنيين الذين يوحدهم حب الوطن برغم تباينهم في الآراء والسياسات والقضايا ، فلا بد أن تكون حياتها الداخلية ديمقراطية ومنفتحة . ولا يجب أن

YEFEDU OAKLAND

تفهم أو تترجم أهدافها وسياساتها بطريقة جافة أو ينظر اليها بمنظار دوغمائي ، بل أن تكون مرنة وبراجماتية .

ومن الضروري أن تكون هناك مساحة لتقبل الأفكار والآراء المتنوعة ضمن المبادئ والأهداف العامة للحركة . وأن تحمل النقاش الواسع والمنفتح للآراء المختلفة سواء قبل أو بعد إتخاذ القرارات لابد وأن يكون التراث والتقاليد الديمقراطية للحركة .ومع ان قرار الأغلبية سيكون موضع التطبيق ، إلا إن ذلك لا يمنع حرية الإنتقاد بل يشجع عليها .

إن تشجيع مشاركة الأعضاء في إثراء الحياة الديمقراطية الداخلية للحركة أمر حيوي ليس لديناميكيتها وحسب بل أيضا لشرح وتعميق سياسات الحركة وتصحيح أخطائها في الوقت المناسب .ولكي تزدهر وتترسخ الحياة الديمقراطية داخل الحركة فلابد من أطر مؤسسية ، حيث الحاجة الى المنابر للمناقشة والمناظرة والتوعية والمشاركة الواسعة (إجتماعات ، مداولات ، كونفرنسات ، ندوات ، أدبيات ومطبوعات) ... إلخ مسألة ضرورية .

٣ - قيادة كفوءة ، ممثلة ، خاضعة للمحاسبة ، تتغيردوريا:

بإعتبار مسألة القيادة مسألة حاسمة ، فلابد أن يكون الأعضاء الذين ينتخبون للقيادة في كافة المستويات يتمتعون بالكفاءة (الكفاءة بالخبرة ، بالوفاء ، بالسلوك بمفهومه الواسع) كمعيار أساسي ، على أن تكون القيادة في تشكيلها ممثلة للجبهة وللمجتمع كأمر ضروري لا مفر منه .

كذلك ، لا تستطيع القيادة ، ان تكون قيادة حقيقية بكل المقاييس بمعزل عن اعضاء الحركة والجماهير التي تقودها ، ولهذا من الضروري أن تكون ملمة بأوضاع ومشاكل الشعب ومطلعة علي أحاسيسه ورغباته عن قرب ، وتعطي التوضيحات والتنوير المستمر للشعب ، وتسمع وتتقبل آرائه ، وتقيم علاقات إرتباط وثيقة به .

فالقيادة لابد وأن يكون لها أسلوب عمل مؤسسي في القيادة الجماعية وإتخاذ القرارات ومتابعتها . ولابد من إجتماعات منتظمة في كافة المستويات ، علي أن تكون هذه الأطر منابرللتقرير والتقييم .

فإذا لم يكن كذلك ، فإن نتائجه تكون إنحلال القيادة وتفشي اللامبالاة ، وإتخاذ القرارات التي من المفترض أن تكون جماعية بصورة فردية ويترتب عليها مزيد من الأخطاء . الي جانب هذا لابد من تعيين حدود سلطة كل عضو قيادي لكي يتحمل مسؤولياته الفردية ، فيشكر فيما قدم وينتقد فيما أخطأ ويحاسب عند الضرورة فيما أخفق .

إن المحاسبة مسألة حيوية لضمان تطور وإستمرار القيادة الناجحة . وعلي المسؤول أن يتحمل نتائج الأخطاء التي يرتكبها بنفسه والأخطاء التي ترتكبها المؤسسة أو الجهاز الذي يقوده . وتتخذ الإجراءات حياله بقدر الخطأ الذي أقدم عليه (النقد ، الإعتذار أمام الشعب ، الإعفاء من المسؤولية ، الطرد والفصل من الحركة) ويجب أن يكون للجبهة قوانين واضحة في ذلك . ولكي تعمل المحاسبة كما ينبغي فلابد من الوضوح والإنفتاح ، في السياسات ، والبرامج ، والأعمال التي نفذت والتي لم تنفذ ، والأخطاء الناجمة وأسبابها ، والميزانية وإستخداماتها وتطرح كلها بالمكشوف ليس للأعضاء فقط بل أيضا أمام الشعب . وإذا كان إلزاميا أن تكون القيادات مثالا بعملها وسلوكها وأخلاقياتها ودون أن ننتظر منها أن تكون معصومة ومبرأة تماما ، لابد من وجود مقياس ولوائح للسلوك (قانون السلوك) يحتكم اليها . فالقيادة واجب ومسؤولية وليست تركة وراثية ، ومن ثم يجب أن تحدد فترات إنتخاب الفرد للقيادة .

٤ - الوجود والنشاط المستقل للجبهة عن الحكومة :

إن الجبهة ، ومهما كان لها دورها وتأثيرها في الحكومة ، يجب أن تكون في وجودها ونشاطها مستقلة عن الحكومة لكي لا تمتزج بها أو تختلط معها فتفقد مصداقيتها ثم تضعف وتصاب بالشلل .ولهذا لايجب أن تشغل أو تكلف قياداتها كلها بالعمل الحكومي . ومن الواجب أن يكون لها مقرها وبرامجها ونشاطاتها ووسائلها (السياسية ، الإقتصادية ، الإجتماعية ، والثقافية) المستقلة عن الحكومة ، ولها قيادات وكوادر متفرغة لتسيير ومتابعة أعمال الحركة .

وبالمقابل لا يجوز للجبهة أن تتدخل في السلطات والقرارات ،

YPFDJ OAKLAND

والأعمال اليومية للحكومة ووزاراتها ، غير أن من واجبها أن تناضل ضمن سياسات وأجندة الحكومة للتأثير علي قرارتها بشكل عام .

٥- التشجيع والتعاون مع الإتحادات الشعبية :

إن الجبهة تصبو لأن تكون إطارا واسعا يضم ويحتضن كل الوطنيين والديمقراطيين الإرتريين ، ولا تفكر أن تكون الشكل الوحيد من أشكال التنظيم . بل أنها بالمقابل تتعاون مع وتشجع كل قطاعات الشعب وإتحاداته والشرائح الإجتماعية والمهنية الأخرى التي ليست أدني من الوطنية ولا تتعارض مع توجهاتها وأهدافها بغية إنجاح برامجها وتمهيد الأرضية الصالحة لإزدهار الديمقراطية .

٦- هيكل تنظيمي ديناميكي قاعدته الشعب :

من المسلم به ، أن جبهتنا تحتاج الي هيكل تنظيمي ديناميكي لترجمة أهدافها ومبادئها التنظيمية . ومن المؤكد بأنه ومهما كانت المبادئ والأهداف التي ترتضيها الجبهة لنفسها ، فلامعني لها مالم يكن لها شكل وهيكل تنظيمي يكسي مظهرها بحلة لائقة . ولهذا فإن بناء هيكل تنظيمي فاعل ذي أطراف قوية يقف عليها ، نشيطة ومرنة ، منتشرة علي إمتداد الوطن ومتصلة بالقاعدة الشعبية الواسعة ، ووثيقة العري من الأدني الي الأعلي ، ومن الأعلى الى الأدنى مسألة ضرورية .

ولا يرسم الهيكل التنظيمي لمرة واحدة والي الأبد ، فلابد له أن يتغير مع تطور العمل والظروف . ومن المعروف أن يكون التنظيم قوي القاعدة التي تحمله ، خفيفا رشيقا في القمة وليس العكس .

ولا بد من وجود ضمانات تؤمن سلامة التنظيم من أمراض البيروقراطية والإتكالية والتراخي والعزلة ، وأن تنتشر قياداته وكوادره علي إمتداد الوطن ، وأن يكون يقظا حتي لا يكون محصورا في المدن منبوذا ومستبعدا من الريف .

YPFDJ OAKLAND